S/PV.4387 الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٨٧**

الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد راين	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كوتسنسكي
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد المجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/926)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أرحب ترحيبا حارا بحضور الأمين العام مناقشاتنا اليوم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/926)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وبلجيكا ويوغوسلافيا، يطلبون فيها دعوقم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا)، مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد نيشو (ألبانيا) والسيد دو رويت (بلجيكا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإن لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هيكروب إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوثيقة S/2001/926، و Add.1.

بما أنه لا توجد قائمة متكلمين لهذه الجلسة، فإنني أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بكلمة أن يبلغوا الأمانة العامة برغبتهم الآن.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعطيه الكلمة.

السيد هيكروب (تكلم بالانكليزية): من دواعي اعتزازي مرة أخرى، أن تتاح لي الفرصة لإطلاع المجلس على ما استجد من تطورات فيما يتعلق بحالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبما أننا تناولنا جدول أعمال واسعا في جلستنا الأخيرة، سأركز اليوم على الانتخابات في عموم كوسوفو وإقامة الحكم الذاتي. وأتطلع إلى فرصة الرد على أية أسئلة قد يود أعضاء المجلس توجيهها وإلى الاستماع إلى تعليقاقم.

هذه الفترة تتسم بالدينامية والتحدي بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، فنحن نقف على مشارف تحقيق المقصد

الرئيسـي للقـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) - أي إقامـة حكـم ذاتي موسع ونقل السلطة إلى الحكم الذاتي في كوسوفو.

لقد دأبت الحملة الانتخابية رسميا في كوسوفو قبل ثلاثة أيام. وثمة توقعات عالية لدى كل من السكان العاديين والمتنافسين السياسيين. وتوشك كوسوفو على أن تشرع في مسيرتها نحو الديمقراطية المستدامة، والحوار متعدد الطوائف وعودة الأمور إلى طبيعتها تدريجيا.

وتبذل بعثة الأمم المتحدة كل جهد ممكن لضمان أوسع مشاركة في الانتخابات. فمن صالح جميع الطوائف أن يكون لها صوت مشروع مسموع ومعترف به في رسم مستقبل كوسوفو. فالعنف الطائفي، وارتفاع معدلات الجريمة، والتعصب المتبادل وعدم التسامح كلها تذكرنا يوميا بواقع ما بعد الصراع. لذلك، فإن الأمل والقدرات التي تبرزها انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ينبغي أن يعززها ويقويها الزعماء المسؤولون.

وقد اتخذت الاستعدادات الأولية لانتخابات جمعية كوسوفو لسنة ٢٠٠١. وأنهت بعثة الأمم المتحدة بنجاح الفترة المحددة لخدمة الناخبين والتسجيل المدني. ويجري حاليا إعداد قائمة بأسماء الناخبين، فضلا عن تجهيز بطاقات الاقتراع، بما في ذلك الكيانات السياسية الممثلة لجميع الطوائف في كوسوفو. وقد أكدت بعثة مجلس أوروبا لمراقبة الانتخابات، المسؤولة عن المراقبة الدولية للعملية الانتخابية ما يلي:

”عموما، فقد جرت عملية التسجيل بطريقة تتفق مع المعايير الدولية“.

أما خيبة الأمل الكبيرة بشأن الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٠ فقد تمثلت في قرار طائفة صرب كوسوفو وقطاعات كبيرة من الطائفة التركية وطائفة الروما والطائفة الأشخالية والطائفة المصرية بكوسوفو بعدم المشاركة في الانتخابات. ويسر بعثة الأمم المتحدة أن تعلن أن جميع طوائف كوسوفو يمكنها الآن أن تشترك في انتخابات جمعية ٢٠٠١.

لقد وفرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منشآت آمنة مريحة لكل المصوتين المحتملين الذين يعيشون في كوسوفو وفي أماكن أخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والمصوتون المحتملون الذين يعيشون في بلدان أخرى، تمكنوا من التسجيل بواسطة البريد. ولأن الإقبال على التسجيل المبكر كان مخيبا للآمال، وخاصة في مجتمعات صرب كوسوفو داخل كوسوفو، زادت البعثة من تكثيف إعلامها العام المنسق والحملات المتنقلة، وحثت صرب كوسوفو وزعماء بلغراد على تقديم المساعدة. وقرار الأسقف ارتيميجي وزعماء محليين آخرين بالتسجيل، وبيانات التأييد الواضحة الصادرة عن بطريرك الأرثوذكس الصرب، بافلي، ومن الرئيس كوستونيشا رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أدت إلى زيادات كبيرة في التسجيل بين صرب كوسوفو.

ومن أجل الوفاء بالطلب المتزايد، تم تمديد فترة خدمة الناخبين أسبوعين، حتى ٢٢ أيلول/سبتمبر. وكل طائفة وفرت لها فرصة آمنة أخرى للتسجيل في فترة التمديد لمدة أسبوعين هذه. ومع أن مكاتب التسجيل المدني ستستمر في العمل، فإن قائمة المصوتين أقفلت الآن.

ومع استمرار عملية إعداد البيانات، يبدو أن أكثر من ١,٢ مليون شخص سيحق لهم التصويت، سواء داخل كوسوفو أو خارجها. ومع أن البعثة لا تجمع بيانات بشأن أعراق المسجلين، فإننا نقدر أن ٨٣ في المائة ممن يحق لهم التصويت من ألبان كوسوفو، و ١٢ - ١٣ في المائة منهم صرب كوسوفو - وهؤلاء يبلغ عددهم تقريبا ١٥٠ ٠٠٠ فرد - والباقون أساسا من بوسنيي كوسوفو والغوارنة، وأتراك كوسوفو وغجر كوسوفو، والإشكاليين والمصريين.

واستنادا إلى أفضل البيانات السكانية المتاحة، فإن هذه الأرقام تبين أن طوائف كوسوفو، شاركت بأعداد كبيرة.

وقد منحت لجنة الانتخابات المركزية ٢٦ كيانا سياسيا شهادات للمشاركة في الانتخابات. كيان يمثل طائفة أتراك كوسوفو، وكيانان يمثلان الطائفتين البوسنية والغورانية الكوسوفيتين، وكيانات تمثل طائفة غجر كوسوفو وإشكالييها ومصرييها، وواحد يمثل طائفة صرب كوسوفو.

وبعد تفاوض داخلي كثير، اعتمد في ٢٤ أيلول/سبتمبر كيان آخر اسمه عودة التحالف، بمبادرة من مواطني صرب كوسوفو، يقال إنه يؤيده ٢١ حزبا سياسيا ومنظمات غير حكومية. وهذا يمثل فرصة حقيقية حاسمة لناخبي صرب كوسوفو، للمشاركة في صياغة المستقبل في كوسوفو.

والكيانات السياسية استجابت للمطلب القاضي بأن يكون ثلث الثلثين الأولين من المرشحين على قائمة الترشيح من النساء. ولأن القائمة أقفلت، أي أن الناخب سيختار حزبا سياسيا وليس مرشحا فردا، فإن هذا سيترتب عليه أن تشكل النساء أكثر من ٢٠ في المائة من الجمعية.

واستجابة للقلق الدولي الواسع النطاق بشأن الحركات السياسية الأصولية والأشخاص الأصوليين، ووفقا للالتزام الذي قطعته أمام المجلس في عرضي السابق، أعطيت توجيها للجنة الانتخابات المركزية بألا تسمح لأي فرد مدرج على ما تسمى بقائمة الولايات المتحدة السوداء بترشيح نفسه.

والبعثة والمصوتون والزعماء السياسيون في كوسوفو، يلفتون انتباهنا الآن إلى فترة الحملة التي تبلغ ٤٥ يوما، والتي بدأت يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر وستنتهي قبل يوم الانتخاب بـ ٢٤ ساعة. وقد تميزت ممارسة التسجيل المدني وخدمة المصوتين بأنها منتظمة وخالية من العنف. وقد أُنشئت فرقة عمل معنية بالعنف السياسي من أجل الاستجابة السريعة الكافية. ونسقت عمليات الأمن المتعلقة بالأنشطة الانتخابية عن طريق مراكز عمليات انتخاب مشتركة بالمقر، وعلى المستويات الإقليمية.

والإعلام العام والدعوة المتنقلة سيستمران لضمان أن يعرف من لهم حق التصويت أين ومتى وكيف يصوتون. وهذه الجهود ستوجه بشكل خاص إلى الطوائف الصغيرة وإلى المصوتين من النساء والعجزة. وفي جهد لتجنب الارتباك الذي وقع يوم انتخابات عام ٢٠٠٠، حسنت البعثة الإجراءات، مع التركيز على النظام وراحة المصوتين. وسيكون يوم الانتخاب تحت رقابة دولية بنسبة ١٠٠ في المائة، الأمر الذي يتطلب من الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن توفر ١ ٨٠٠ مراقب دولي في مراكز الاقتراع، وأن يقدم مجلس أوروبا بعثة لمراقبة الانتخاب بالمشاركة بتقديم ٢٠٠ مراقب دولي آخرين يوم الانتخاب. وبالإضافة إلى هذا، فإن أكثر من ٦ ٠٠٠ مصوت يتوقع أن يصرح لهم بأن يكونوا مراقبين محليين، بما فيهم ممثلون من المنظمة المراقبة غير الحكومية، ومركز الانتخابات الحرة والديمقراطية حسني السمعة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

لا التسجيل الناجح ولا منح شهادة لمبادرة مواطني صرب كوسوفو، ”عودة التحالف“، يعني التزاما من جانب طائفة صرب كوسوفو بالمشاركة في يوم الانتخاب. وزعماء صرب كوسوفو، والمسؤلون الصرب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لم يؤيدوا حتى الآن الاشتراك في الانتخابات. وستكفل البعثة أن أي فرد من صرب كوسوفو، يرغب في الاشتراك ستتاح له فرصة آمنة مريحة للقيام بذلك، ونحن سنواصل دون كلل، برامج الإعلام العام والدعوة المتنقلة.

إن البعثة على وشك الانتقال إلى مرحلة مصيرية في الإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي أعقاب الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر، سيتطور دور البعثة في المجالات الانتقالية من دور مسؤولية الإدارة المباشرة إلى دور الإشراف على الحكم الذاتي. وكجزء من تلك العملية، ستنقل البعثة العديد من مسؤولياتها الإدارية المؤقتة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. إلا أننا سنواصل عن كثب رصد ودعم المؤسسات المؤقتة في عملها حتى نكفل الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والامتثال للإطار الدستوري وسائر نظم البعثة ذات الشأن. وينبغي التأكيد بأنه في جميع مراحل الانتقال، ستظل مهمة البعثة الشاملة على حالها، كما هو الحال بالنسبة للسلطة الأساسية للممثل الخاص للأمين العام.

إن عملية الانتقال ذاتها ينبغي أن تكون سلسة ومنتظمة، وبأقل قدر من الارتباك في توفير إدارة وخدمات مؤقتة في كوسوفو. كثير من العمل الأساسي للانتقال جرى القيام به بالفعل، وينبغي أن يجرى القيام بما تبقى بحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب التوقيع على الإطار الدستوري، كانت الخطوة الأولى في الإعداد لنقل المسؤوليات هي وضع نظام للبعثة لإنشاء الوزارات العشر التي ستشكل الفرع التنفيذي للحكم الذاتي المؤقت. وأحد الوزراء سيكون من طائفة صرب كوسوفو، ووزير آخر من طائفة غير ألبانية. وقد صدر يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، النظام الخاص بالفرع التنفيذي محددا سلطات ومسؤوليات الوزراء، وسلطات ومسؤوليات كبار الموظفين المدنيين لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

وقد كانت الخطوة التالية إرساء الأساس لنقل المسؤولية إلى الوزراء أنفسهم. وتحقيقا لهذه الغاية، أدمجت إدارات البنية الإدارية المؤقتة المشتركة في الإدارات الإدارية الانتقالية. وتشكيل تلك الإدارات يعكس توزيع المسؤوليات الموجودة في نظام السلطة التنفيذية. ومن ٣ تشرين الأول/أكتوبر حتى منح الشهادات الخاصة بالانتخابات العامة، ستواصل البعثة تعزيز الإدارات الإدارية الانتقالية، في الوقت الذي تعد فيه لفصلها وضمها إلى وزارات الحكم الذاتي المؤقتة وبنيات البعثة المتبقية. وفي يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر أيضا، انتهت مهمة "الرؤساء المشاركون". ومنح الرؤساء المشاركون لكوسوفو إجازة بمرتب حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وكجزء من عملية الانتقال، ستتوقف المؤسستان اللتان كفلتا مشاركة ممثلي كوسوفو في عمليات صنع القرارات على أعلى المستويات. واختتم المجلس الانتقالي لكوسوفو أنشطته يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وسيستمر المجلس الإداري المؤقت في العمل حتى موعد نقل السلطات إلى المؤسسات المؤقتة. وهناك عدد من النظم تستوجب اهتمام هذه الهيئة قبل نقل السلطات.

بعد التصديق على عملية الانتخابات، تعقد الجمعية دورتها الافتتاحية. ويجري الإعداد لكفالة دعم الجمعية بخدمات مهنية كافية وكفالة أن يمارس ممثلو الأقليات في تلك المؤسسة الحقوق الممنوحة لهم ممارسة كاملة في الإطار الدستوري.

وسيكون على رأس جدول أعمال الجمعية انتخاب رئاسة الجمعية ورئيس كوسوفو. وعندما يرشح رئيس كوسوفو شخصا لرئاسة مجلس الوزراء ستكون أمامه الفرصة لتقديم قائمة مقترحة بالوزراء إلى الجمعية للتصديق عليها. وبمجرد أن يتم التصديق عليها يشغل الوزراء مناصبهم في وزارة كوسوفو المؤقتة المتمتعة بالحكم الذاتي.

ومن العوامل الرئيسية في هذه العملية مدى مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات وأثر ذلك على تشكيل الجمعية.

وستُقَسم المسؤولية الوظيفية لإدارة كوسوفو بالتساوي بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ويحدد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولاية البعثة ومجالات المسؤولية المباشرة بعد الانتخابات، تحديدا واضحا من حيث المهام المبينة في الفصل ٨ من الإطار الدستوري. أما المهام المنقولة إلى الحكم الذاتي المؤقت فمنصوص عليها في الإطار الدستوري، ومهام الهيئة التنفيذية في اللائحة الإطارية المفصلة.

وما أن يتم النقل حتى تصبح هياكل البعثة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي هياكل منفصلة ومميزة. غير أن الجمعية المقبلة لن تتمكن من إصدار التشريعات إلا في إطار مجالات المسؤولية المنقولة إليها.

وستتألف الهيئة التنفيذية من ديوان رئيس الوزراء ووزارات المالية والاقتصاد؛ والتجارة والصناعة؛ والتعليم والعلم والتكنولوجيا؛ والثقافة والشباب والرياضة؛ والصحة والبيئة والتخطيط العمراني؛ والعمل والرعاية الاجتماعية؛ والنقل والمواصلات؛ والخدمات العامة؛ والزراعة والحراجة والتنمية الريفية. أما التنظيم الداخلي للوزارات فسيتبع المبادئ التوجيهية المعيارية التي كُيفت وفقا للخصائص الفردية لكل مجال مسؤولية وزاري.

والوزراء من المعينين السياسيين الذين ينتقيهم رئيس الوزراء وتؤكد الجمعية تعيينهم. ويضطلع الوزراء بالمسؤولية عن وضع السياسات والتوجهات السياسية للوزارات. غير أهم لا يمارسون رقابة إدارية مباشرة على الوزارات.

وبالإضافة إلى الموظفين المعاونين يساعد الوزراء نحو خمسة من المعينين السياسيين. ويشغل أحد هؤلاء أو اثنان منهم منصب نائب وزير يمكن أن يفوضه الوزير سلطته في حالة غيابه.

أما هيكل البعثة ذاته فيبقى بالضرورة على حاله. ويبقى نظام العناصر قائما كما يبقى التوزيع الحالي لمجالات المسؤولية العامة عبر العناصر.

ولئن كانت معظم الهياكل المرتبطة بالهيكل الإداري المؤقت سيتم استيعابها في الوزارات فإن بعضها يظل قيد الرقابة المباشرة من البعثة، على النحو المتوخى في الإطار الدستوري. أما في مجالات مثل إنفاذ القوانين والقضاء والتأهب للطوارئ فجل المسؤوليات القائمة يبقى خاضعا لسلطتي المباشرة.

وليس من قبيل الصدفة أن هذه هي المجالات الأساسية التي يرجح أن يكون للسياسة فيها أهم تأثير مباشر على أرواح طوائف الأقليات. فبإبقاء السلطة المباشرة في هذه المجالات بيد البعثة تصبح البعثة في أفضل وضع يؤهلها لحماية حقوق ومصالح هذه الطوائف.

ويبقى الموظفون الدوليون في الهياكل الاحتياطية والمنقولة. وفي الحالة الأولى يقومون بتنفيذ المهام الاحتياطية تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والفصل ٨ من الإطار الدستوري.

وعلاوة على هذا سيعار عدد من الموظفين الدوليين إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وأغلبهم إلى الوزارات. والمهمة الأولى لهؤلاء الدوليين هي الإشراف والرقابة على الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري واللوائح الأساسية للبعثة. ولتحقيق هذا، يبقى أحد كبار الموظفين الدوليين إلى جانب الوزير، للإشراف والرقابة وكذلك لتقديم المشورة للوزير في أدائه لعمله.

ويبقى موظفون دوليون آخرون في مناصب إدارية فعلية داخل الوزارة، حيث ينفذون بعض مهام الانتقال لفترة محدودة ويخضعون لسلطة الوزير المحلي. ويتبادل أولئك الموظفون الدوليون تدريجيا مسؤولياتهم الوظيفية مقابل دور

استشاري وإشرافي محض حيث يحدد ويعين موظفو خدمة مدنية آخرون مؤهلون من أهل كوسوفو.

ويقدم الموظفون الدوليون المساعدة التقنية والإدارية في الجمعية عن طريق أمانة الجمعية. وهذه تشمل المشورة القانونية للجماعات السياسية ولرئاسة الجمعية بغية كفالة توافق جميع أعمال الجمعية مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

وتساعد مجموعة من كبار المستشارين الدوليين رئيس كوسوفو، وخاصة في دوره في العلاقات الخارجية. وسوف أنشئ الآليات الضرورية للمشورة والدعم الدائمين من مكتبي للرئيس.

ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أن البعثة ستضطلع بعدد من المهام والمسؤوليات الجديدة التي سوف تزيد عبء العمل في الهياكل الدولية القائمة. وسوف تستغل جميع مواردنا إلى أقصى حد فليس بوسع البعثة أن تفقد الدعم بالموظفين أو الدعم التقني خلال الفترة الانتقالية.

وستعمل الخدمة المدنية الكوسوفية في كل مؤسسات الحكم الذاتي. ففي الوزارات يكون معظم هؤلاء خاضعين للأمانات الدائمة وتحت إشرافها. ويكون الأمين الدائم هو أقدم موظف خدمة مدنية في الوزارة ويضطلع بالمسؤولية الأولى عن الإدارة – المالية وإدارة الموارد البشرية – فضلا عن تنسيق السياسات والتنمية. ويتعين أن يشمل تشكيل الخدمة المدنية في كوسوفو كل الطوائف، كما هو الحال في تشكيل الجمعية.

كذلك يعمل موظفو الخدمة المدنية في كوسوفو في الهياكل الاحتياطية حيث يكونون مسؤولين أمام رئيس العنصر المختص بدلا من الوزير المحلي.

وعلى الرغم من وجود فصل تنظيمي ووظائفي واضح بين البعثة والمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي ستبقى إجراءات تكفل الاحترام الكامل من الجمعية والحكومة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري للحكم الذاتي الانتقالي. أما قضية إصدار إعلان استقلال في نهاية المطاف فستصبح من ثم قضية منتهية حيث لا يندرج هذا بأي حال ضمن سلطات الحكم الذاتي. بل إنني على العكس، أتوقع أن تسود روح التعاون الوثيق المشتركة منبثقة من الحاجة المشتركة إلى تحقيق هدف مشترك. وسوف يستدعى مسؤولون كبار من المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي ومن البعثة للعمل معا بشأن مجموعة متنوعة من القضايا، من صياغة سياسات إلى تنفيذ برامج، كي تكفل الوحدة التامة والتلاحم في إدارة كوسوفو.

وبالإضافة إلى الحوار المؤسسي بين البعثة والمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي فإنني سأتشاور مع القوى السياسية الممثلة في الجمعية بشأن المسائل ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتطوير الحكم الذاتي في كوسوفو.

ومع إنشاء الحكم الذاتي الانتقالي لا بد أن تتخذ خطوة رئيسية للسير قدما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكن هذه الخطوة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي جزء من عملية. فهي وسيلة أساسية لإيجاد بيئة آمنة ومأمونة لكل مجتمعات كوسوفو. وبغير السير بالعملية السياسية قدما وحث السياسيين على العمل معا لا يمكن أن نتغلب على الكراهية وفقدان الثقة الذي أوجدته الأعمال العدائية في الماضي، وبغير هذه الطريقة لا يمكن أن نيسر التوصل إلى حل سياسي نهائي في كوسوفو.

والذين لا يؤيدون المشاركة أو يضعون شروطا لها غير واقعية إنما يضرون بتلك العملية.

وتسلم البعثة بكل الشواغل الحالية لكل الطوائف. ومع ذلك لا يوجد تعارض بين الاستمرار في نقد جوانب

الأوضاع الصعبة الراهنة وبين المشاركة في الانتخابات. والرد على ذلك لا يكمن في زيادة التغريب والمقاطعة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يشجع القادة المسؤولين الذين يحرصون على مصالح طوائفهم على أن يعملوا وفقا لذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين أبدوا رغبتهم في الإدلاء ببيانات.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد هيكروب، الممثل الخاص، على شرحه الشامل، بل والبليغ، للمرحلة التي بلغناها في هذه العملية، وأين نريد أن نذهب، والأهم، أين يجب لشعب كوسوفو أن يذهب مستقبلا.

إن الانتخابات القادمة حدث يشكل نقطة تحول. وحكومة بلادي تؤيد جهود الممثل الخاص تأييدا كاملا، كما تؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن التحضير لانتقال السلطة إلى القادة المنتخبين محليا بعد الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أؤكد أنه لا يمكن فصل الانتخابات عن العملية السياسية التي ترد خطوطها العريضة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والحكم الذاتي المؤقت سيتطلب من قادة كوسوفو المنتخبين أن يتحملوا المسؤولية وأن يتحلوا بالانضباط.

لقد صدرت عن المجلس رسالة واضحة أثناء بعثته إلى كوسوفو ومنذ ذلك الحين، وهي أننا ندعم رؤيا ديمقراطية شاملة لمستقبل كوسوفو فيما يتعلق بسيادة القانون. وأرى، مرة أخرى، أن البيان الذي يصدره المجلس بعد قليل يؤكد هذه النقطة مرة أخرى.

ولا أعتقد أن أيّا منا يتوقع المعجزات، ولكن يمكننا، بل ينبغي لنا أن نصر على احترام خريطة طريق المستقبل، التي وضعها الممثل الخاص بموجب ذلك القرار. وبالسير على ذلك الطريق لا مجال للعنف أبدا. ويجب أن تكون هناك مشاركة من الجميع في الانتخابات القادمة وفي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت. وأود أن أحيي جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذا المجال. ولا بد من تحسين الأمن ودعم عودة الطوائف الصربية وغيرها، التي أرغمت على المغادرة، حتى تتمكن من المشاركة.

ومما يثلج صدرنا دعم حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتسجيل صرب كوسوفو، ونرجو أن تتخذ نفس الموقف إزاء الانتخابات. إن المشاركة الكاملة في انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر هي السبيل الوحيد الذي يضمن صون الطابع المتعدد الأعراق وترسيخ مصالح صرب كوسوفو واحترامها في فترة ما بعد الانتخابات.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر هانز هيكروب على إحاطته الإعلامية. وأعرب له عن تشجيعنا القوي لإدارته الناجحة لبعثته.

إن موقف الاتحاد الأوروبي سيدلي به فيما بعد ممثل بلجيكا الدائم. وأود أن أستكمله ببعض التعليقات الوطنية.

من الواضح أن التحضير لانتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر يحظى بالأولوية لدى الأمم المتحدة. ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو الرامية إلى ضمان نجاح الانتخابات من خلال التحضير الدقيق لها ووضع ترتيبات أمنية فعالة.

وتشكل هذه الانتخابات مرحلة هامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فستفسح المجال أمام تنفيذ أحكام الإطار الدستوري للحكم الذاتي الحقيقي الذي أعلنه السيد هيكروب في أيار/مايو الماضي. وبالتالي سيتمتع كل سكان كوسوفو بحكم ذاتي حقيقي في الإطار المتضمن في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفيما يتعلق بالقادة المنتخبين، وكما أكد السيد هيكروب، سيمكنهم الاضطلاع بمسؤولياتهم الهامة، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة كوسوفو وتسيير أعمالها اليومية.

ونتطلع إلى الانتخابات، وهي، بطبيعة الحال، غير مقيدة بمسألة الوضع النهائي. ويجب على قادة كوسوفو أن يتقيدوا تقيدا كاملا بأحكام الإطار الدستوري. وسيحتفظ الممثل الخاص للأمين العام بالسلطة الموكلة إليه بشأن التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويجب تشجيع جميع الطوائف على المشاركة الكاملة في الانتخابات. فسكان كوسوفو، من خلال الإدلاء بأصواتهم، سيحددون ما تقرره المؤسسات المنتخبة للحكم الذاتي المؤقت من اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية. وليس من مصلحة أية طائفة عرقية أن تمتنع عن المشاركة في عملية صنع القرار. فسيكون لكل صوت وزنه يوم الانتخابات.

وفي هذا الصدد، تظل مشاركة الطائفة الصربية مصدر قلق. وبفضل دعم السلطات اليوغوسلافية سجل كثيرون من صرب كوسوفو في القوائم الانتخابية، كما أكد السيد هيكروب، ولكن يجب إقناعهم الآن بالاشتراك في الانتخابات يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. والسلطات اليوغوسلافية، التي دعمت عملية التسجيل على نحو جدير بالثناء، يمكنها أن تضطلع بإسهام حاسم آخر عن طريق توجيه رسالة واضحة إليهم بهذا المعنى. فالمشاركة الضخمة من أعضاء الطائفة الصربية ستمكنهم، من خلال ممثليهم المنتخبين، من احتلال المكان الجدير بهم مستقبلا في أجهزة الحكم المؤقت.

وفرنسا، شأنها شأن الأمين العام وممثله الخاص، ترحب بالحوار المتطور بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الديمقراطية في بلغراد. ومما عجل بهذا التطور تعيين السيد كوفيتش رئيسا للجنة التنسيق المشتركة بشأن كوسوفو. وشهد مجلس الأمن ذلك في ١٧ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الذي شارك فيه كل من السيد كوفيتش والسيد هيكروب.

ويجب أن يؤدي تكثيف هذا الحوار إلى التقدم في تنمية التعاون بين بعثة الأمم المتحدة ويوغوسلافيا. ويمكن أن تترتب على ذلك آثار مؤاتية، تتضمن ما يتعلق بإدماج صرب كوسوفو في الهياكل التي تقيمها بعثة الأمم المتحدة.

وأكون ممتنا لو تفضل الممثل الخاص بتلخيص وجهة نظره بشأن السبل التي يمكن استطلاعها لتعزيز التقدم في هذه المجالات. وما هي آفاق التعاون بين البعثة ويوغوسلافيا، على سبيل المثال في التعليم أو الرعاية الصحية أو الثقافة؟

أنتقل إلى عمليات العودة. فضلا عن الإجراءات الجارية بالفعل في أوسويان ولشتار، ما هي التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٢؟ وما هي المساعدات التي يمكن أن تقدمها سلطات يوغوسلافيا إلى الصرب الذين يعودون إلى كوسوفو في بيئة لا تزال صعبة؟ وما هو التقدم الذي تحقق في توظيف أعضاء طوائف الأقليات في مجالي القضاء وسلك الشرطة في كوسوفو؟ وما هي العقبات التي تجري مواجهتها؟

من المعروف تماما أن فرنسا ملتزمة بكل ما يكون مؤاتيا لبناء الثقة في كوسوفو. وبهذه الروح قررنا الإسهام بأكثر من مليوني دولار في صندوق الإسهامات الطوعي لبعثة الأمم المتحدة. وسيساعد هذا الإسهام في إقامة ١٤ مشروعا فيما بين الطوائف، وبخاصة في ميتروفيتشا.

أخيرا، يندرج استتباب الأمن والاستقرار ضمن الأولويات بالنسبة لنا جميعا، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة والتعصب. هذه أهدافنا المتواصلة. وبعثة الأمم المتحدة، بقيادة السيد هانز هيكروب، وقوة كوسوفو، التي رأسها الجنرال مارسيل فالنتين منذ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تعملان على تحقيق هذه الأهداف رغم التحديات العديدة التي ما زالت تواجههما. ويجب على القادة السياسيين والمجتمع المدني في كوسوفو أن يعترفوا اعترافا كاملا بمسؤولياتهم. ويجب عليهم – أثناء فترة التحضير للانتخابات – أن ينددوا

أكثر من أي وقت مضى بأعمال العنف، وأن يتعاونوا تعاونا فعالا مع المجتمع الدولي بغية عزل مرتكبي هذه الأعمال ومعاقبتهم.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بالسيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام. ويحدونا الأمل في أن تساعد مشاركته في مناقشتنا اليوم - وهي آخر مناقشة نجريها قبل الانتخابات في كل أنحاء كوسوفو - على إحراز النجاح في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من جميع جوانبه.

على غرار ما ذكره أعضاء آخرون كثيرون في مجلس الأمن، نعتبر أن احتمالات نجاح الانتخابات في كل أرجاء كوسوفو، المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، يتوقف على القيام على النحو الصحيح بالأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات ومشاركة قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيها بصورة مباشرة.

وفي غضون الفترة القصيرة قبل إجراء الانتخابات، نحتاج إلى بذل جهود إضافية لحل عدد من المشاكل المتعلقة بأمن السكان غير الألبان. ونحتاج إلى إتاحة الإمكانية لجميع الطوائف الوطنية للمشاركة في الاقتراع وضمان عودة اللاجئين والمشردين كي يتسنى لهم أيضا أن يشاركوا في الانتخابات.

لقد قلنا في مناسبات كثيرة، أن مشاركة الصرب والأقليات الأخرى في الانتخابات لن تعتمد على ما إذا كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستطلب منهم المشاركة فيها. ولا يعني تسجيلهم بالضرورة - بالرغم من أنه عامل هام - أنهم سوف يشاركون في الاقتراع. فلضمان مشاركتهم، سيكون من الضروري تهيئة الأوضاع الصحيحة لذلك.

ونشارك تماما في الشعور بالقلق الذي يشعر به الأمين العام، والذي ورد الإعراب عنه في آخر تقرير قدم إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فيما يتعلق بالأحداث الجارية المتصلة بالعنف بوازع طائفي ضد سكان كوسوفو غير الألبان. ولقد أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى هذه القضية اليوم. وتنعكس تلك الحالة المؤسفة إلى حد كبير أيضا في تقرير مشترك أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الموفدة إلى كوسوفو، والذي نشر مؤخرا في بريشتينا. ويؤكد ذلك التقرير، على وجه التحديد بأن التعصب العرقي والتمييز والعنف في المقاطعة ما زال منتشرا بدرجة عالية غير مقبولة، فضلا عن أن حالة الأمن غير ملائمة وكما أن حرية الانتقال غير كافية. ونتيجة لذلك، يواصل أفراد من السكان غير الألبان مغادرة مساكنهم.

وفي ظل هذه الظروف، يتزايد الخطر في ألا تكون الانتخابات ذات طبيعة ديمقراطية بينما ستضفي الشرعية على القوات المتطرفة ومحاولاتهم في تحقيق انفصال كوسوفو عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإنشاء كيان لدولة أحادية العرق في أوروبا. ويتعين الحيلولة دون ذلك.

ونعتقد بأن قادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقع عليهم مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ومن الأهمية أن تقترن الأهداف المعلنة لعمل البعثة بإجراءات ملموسة. ويحدونا الأمل بخاصة في الالتزام بالقرار الإداري الذي يمنع مشاركة المرشحين المتطرفين من حزبين ألبانيين في الانتخابات. وهو القرار الذي وقعه السيد هيكروب في ٢٤ أيلول/سبتمبر، والتقيد بهذا القرار بصورة صارمة ورصده. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى حد ما إلى تخفيف أثر الخطأ الخطير الذي وقع في وقت مبكر - وهو ، تسجيل تينك الحزبين للمشاركة في الانتخابات.

وينبغي تأييد التعاون الذي أقامه قادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع سلطات يوغوسلافيا تأييدا تاما. ونوافق تماما على التعليقات التي أدلى بها السيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء صربيا، في ١٧ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة ومفادها أنه لن يتسنى حل مشكلة كوسوفو ما لم يشارك قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصورة حقيقية في العملية.

وعند النظر بصورة إجمالية إلى تدابير أخرى، نرى أن إبرام اتفاق مركز القوات بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا لرفع الحظر العسكري المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونعرب عن سرورنا لأن مجلس الأمن أظهر ثقته في حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي دأبت على التعاون بصورة بناءة مع المجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

وفيما يتعلق بمنع العمليات غير الشرعية لتسليم الأسلحة إلى الإرهابيين الألبان في كوسوفو، ومن كوسوفو إلى البلدان المجاورة، وبخاصة مقدونيا، نود أن نؤكد على أن المسؤولية عن ذلك ما زالت تقع على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، حسبما تم التأكيد على ذلك في القرار ١٣٦٧ (٢٠٠١). ولقد جرى التأكيد على الطابع العاجل لهذه المهمة في ضوء ورود تقارير عن مصادرة بلدان مجاورة لشحنات كبيرة من الأسلحة، وتقارير تفيد بأن المقاتلين الألبان في منطقة البلقان أقاموا اتصالات دائمة مع أسامة بن لادن. ولا يجوز التساهل أبدا مع الإرهابيين والمتطرفين، ولا بد للوجود الدولي في كوسوفو من أن يتقيد تقيدا صارما بالمهمة التي خول بها.

وفي السياق السياسي الأوسع نطاقا، تعلق روسيا أهمية كبيرة على إنشاء قاعدة قانونية للاستقرار في منطقة البلقان في شكل إبرام اتفاقات ملزمة قانونا بين دول المنطقة، مع توفير ضمانات دولية ملائمة.

في الختام، نعرب عن اعتقادنا بأن البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت متأخر اليوم سيبعث برسالة قوية إلى قادة كوسوفو، عشية الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مفادها أنه سيتعذر تحقيق مستقبل من الاستقرار في كوسوفو ما لم يستند ذلك المستقبل إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أعرب عن الشكر للسيد هانز هيكروب على إحاطته الإعلامية وأؤكد من جديد دعم النرويج التام لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الرامية إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات. وأعرب أيضا عن الشكر للأمين العام على تقريره وعلى وجوده بين ظهرانينا اليوم.

ونرحب بالتقدم المحرز الذي أفادت عنه التقارير فيما يتعلق بعودة صرب كوسوفو على نطاق صغير، ونقل المسؤولية إلى الإدارة البلدية والجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولكن التقرير يبين أيضا أن تحديات كثيرة ما زالت ماثلة. أولا وقبل كل شيء، حالة الأمن لصرب كوسوفو وغيرهم غير مرضية، بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ومهمة ضمان إقامة مجتمع متعدد الأعراق يتمتع بمقومات البقاء في كوسوفو لا يمكن تركها للمجتمع الدولي وحده. فقادة كوسوفو يجب أن يتصدوا بأنفسهم بحماس أكبر لمصادر القلاقل. ولابد أن يبذلوا مزيدا من الجهود للحيلولة دون وقوع العنف ودون التطرف وأن

يروجوا علنا وبنشاط لعودة صرب كوسوفو وإدماجهم هم وغيرهم من الأقليات الأخرى المنتمية إلى كوسوفو.

الانتخابات التي ستجرى في كل أنحاء كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستكون معلما بارزا على طريق تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتعين على قادة كوسوفو أنفسهم أن يجعلوا تلك الانتخابات مثمرة وناجحة. وتوافق النرويج تماما على ما ذكره الأمين العام من أن مشاركة صرب كوسوفو والأقليات الأخرى تكتسي الأهمية في إضفاء الشرعية على تلك الانتخابات. فالرعايا غير الألبان يمثلون زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ ناخب من مجموع الناخبين البالغ عددهم ١,٢ مليون نسمة.

وتثني النرويج على الجهود التي تبذلها السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وخاصة الرئيس كوستونيتشا، لتشجيع صرب كوسوفو على التسجيل. ويجب أن ننتظر من بلغراد الآن مواصلة مشاركتها البنّاءة في سبيل إقناع الصرب بأن الإدلاء بأصواتهم في تشرين الثاني/نوفمبر هو لمصلحتهم، وبأن يضطلعوا بنصيبهم في إدارة شؤون كوسوفو.

فالوقت قصير. وقد بدأت الحملة الانتخابية بالفعل. وينبغي تقديم قوائم المرشحين في غضون أسبوع. ومن ثم يجب علينا أن نعمل على تحقيق نتائج سريعة. ولن تكون مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة جيدة التمثيل بدون مشاركة واسعة النطاق من جميع فئات كوسوفو العرقية على اختلافها.

وقصدنا من وراء البيان الرئاسي الذي يصدر اليوم هو إعطاء حافز إيجابي لهذه العملية. وسيعطي هذا البيان إشارة واضحة على وعي المجلس بمصالح الجميع وبقائه على التزامه الكامل بجميع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه الأساس الوحيد لبناء مستقبل كوسوفو.

ولا مجال لأي شك في أن الممثل الخاص للأمين العام سيظل محتفظا بقدر كبير من السلطة بعد إجراء الانتخابات، على النحو الوارد في الإطار الدستوري، وذلك لكفالة تحقيق الأهداف المتوخاة من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وثمة أهمية حاسمة لتوثيق حوار بناء بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والسلطات اليوغوسلافية من أجل تحقيق هذه الأهداف. ونعرب عن ترحيبنا بالاجتماعات المنتظمة الجاري عقدها بين الممثل الخاص السيد هيكروب ونائب رئيس الوزراء كوفيتش بوصفها أساسا جيدا لتحسين التعاون بين البعثة ولجنة التنسيق المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بشأن كوسوفو.

ويجب علينا أيضا أن نتطلع بأبصارنا إلى ما وراء هذه الانتخابات، صوب بناء الثقة والمصالحة الأطول أمدا بين الطوائف في كوسوفو. ومن المهم في هذا الصدد أن تقوم البعثة بالتحضير للتعاون وإجراء الحوار بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومؤسسات الحكم الذاتي المنتخبة في بريستينا.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا تقدير النرويج للتعاون الممتاز القائم بين الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكروب، والقائد السابق لقوة كوسوفو، الجنرال سكياكر، الذي سلم القيادة لخلفه قبل يومين، وللجهود الدؤوبة التي يبذلها رجال البعثة ونساؤها. فهم مقبلون الآن على مرحلة حرجة وحاسمة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا لصالح كوسوفو وحدها، وإنما أيضا لأجل المنطقة بأسرها.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هانس هيكروب، على عرضه الرائع لتقرير الأمين العام.

ويشكل إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بالنسبة لجميع سكان كوسوفو، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره، مرحلة حاسمة صوب المصالحة العرقية وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من أجل إقامة حكم ذاتي مؤقت يمثل جميع الطوائف. وأرى أن هذه أولى النقاط التي ينبغي للمجلس أن يلاحظها.

ومن دواعي سرور وفدي أن الإعداد لهذه الانتخابات يجري في ظروف مرضية بوجه عام. ومن المشجع أن نلاحظ أن أهل كوسوفو المنحدرين من أصل ألباني قد اعترفوا في بياناتهم العامة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الطائفة الصربية في مستقبل كوسوفو. ومن الضروري التزام اليقظة المتزايدة ونحن نقترب من هذه الانتخابات، حتى نعالج حالة أمنية مثيرة للقلق بالفعل، فضلا عن معالجة استمرار أعمال العنف العرقي تجاه الأقليات. ونحن على ثقة من أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، بالاشتراك مع قوة كوسوفو وجميع الجهات الفاعلة في الميدان ستكون قادرة على احتواء هذا العنف، حتى تتمكن الأطراف من التعبير بحرية عن دعمها لإنشاء مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان.

ونود في هذا الصدد أن نعرب عن ارتياحنا لإنشاء فريق خاص معني بالعنف السياسي، سيتمثل دوره في تنسيق الأعمال في مواجهة أي محاولة لنشر الإرهاب قرب إجراء الانتخابات.

ونرى من الضروري أن تشارك الطائفة الصربية في انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. فمشاركة جميع سكان كوسوفو في الانتخابات مفتاح نجاح هذه العملية. وستضفي الشرعية اللازمة على تنفيذ الإصلاحات المتوخاة. ويعلق وفدي أهمية كبيرة في هذا الصدد على الحوار ما بين بعثة الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي من شأنه في رأينا أن يشجع الطائفة الصربية في كوسوفو على المشاركة بنشاط أكبر في هذه العملية. وأتفق مع ما ذكرته عدة وفود أخرى في هذا الشأن.

وتعلق تونس أهمية خاصة على التعمير الاقتصادي. وفي حين أننا نؤيد اتخاذ تدابير بناء الثقة من أجل سكان كوسوفو، يمكن أن يشكل الاقتصاد عاملا حفازا قويا لتحقيق المصالحة العرقية. ونرى أيضا أن الحكم الذاتي في كوسوفو لن يتسنى إلا إذا قام على قاعدة اقتصادية ومالية صلبة تمكنها من الاستقلال في إدارة شؤونها. ولذلك نرى من الضروري تعزيز قدرات كوسوفو الاقتصادية الذاتية وكفالة توازن الميزانية.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين، يؤيد وفدي خطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المشتركة المعنية بالعائدين من صرب كوسوفو. ونرجو أن يعود جميع سكان كوسوفو إلى ديارهم وأن ينضموا إلى الدينامية الاجتماعية الكوسوفارية الجديدة. ونحيي الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الدولية في هذا المجال.

ونعرب من جديد عن ندائنا بأن تسوى مسألة المفقودين والسجناء الحساسة بأسرع ما يمكن. وما زلنا نرى أن هذه مسألة إنسانية تترتب عليها عواقب اجتماعية جمة. وما زالت هذه المسألة تسبب الانقسام وتعوق المصالحة بين الطوائف في كوسوفو. ونشجع أفرقة الاتصال المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على بذل مزيد من الجهود لتسوية هذه المسألة.

ومما يسعد تونس أن تؤيد البيان الذي ستصدره يا سيدي في ختام هذه المناقشة.

وأود أن أعرب عن تقديري الحار لأفراد البعثة وللممثل الخاص للأمين العام، السيد هانس هيكروب، لما

يقومـون بـه مـن عمـل ممتـاز، وأن أؤكـد لهـم دعـم تونـس الكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو السيد هيكروب الآن للرد على التعليقات التي أبديت وعلى أية أسئلة أثارها أعضاء المجلس الخمسة السابقون.

السيد هيكروب (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم وعلى الرسـائل البالغـة الوضـوح بشـأن رغبتـهم في أن يشـهدوا مشاركة من صرب كوسوفو. وأرى أن هذا موضوع هام للغاية، وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن البعثة ستبذل قصارى وسعها للمساهمة في عملية ستؤدي إلى مشـاركة صـرب كوسوفو.

ونرى بطبيعة الحال أننا قد فعلنا الكثير، وأستطيع توثيق ذلك فخلال المدة التي كنت فيها ممثلا خاصا، تغيرت الاحتمالات بالنسبة لصرب كوسوفو تغيرا ملحوظا. ونحن بالتأكيد ملتزمون بالعثور على المزيد من المجالات التي يمكن لنا فيها إجراء التحسينات، وسنحاول أن نفعل ذلك بطريقة تيسر عليهم اتخاذ قرار بالمشاركة في الانتخابات.

كما أننا ملتزمون بالحوار مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في محاولة حل المشاكل ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما المشاكل المتعلقة بصرب كوسوفو بالطبع. وهذه العملية مستمرة بالفعل منذ بعض الوقت، وسنواصل بالتأكيد بذل جهودنا للعثور على أرضية مشتركة في حل هذه المشاكل لما فيه نفع الجميع.

ومن واجبي أن أقول أيضا إنه حتى إذا لم يشترك صرب كوسوفو بأعداد كبيرة في الانتخابات، فسوف نجد، بـالطبع، سـبلا للتـأكد مـن أنهـم ممثلـون بأيـة طريقـة في مؤسساتنا، لأن المؤسسات، كما قلت، ليست هدفا في حد ذاتها. فالفكرة هنا هي أن المؤسسات وسيلة لخلق التعاون، أي لحمل ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو على العمل معا من خلال هذه المؤسسات، وبذلك يغيرون الحالة الأمنية العامة. وأعتقد أن هذا هو الهدف الحقيقي من الانتخابات والمؤسسات التي يجري إنشاؤها: فهي آليات عضوية ستجعلهم يعملون معا؛ وهذا بالضبط ما نبغيه.

وبالنسبة للتقرير المشترك لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجدر أن أقول إنه من المفيد جدا أن هاتين المنظمتين اللتين تؤديان دور العين الساهرة داخل بعثتنا، تشيران إلى أن التعصب العرقي لا يزال شديدا أكثر من اللازم في كوسوفو، وأن الحالة الأمنية لا تزال غير مرضية. فالوضع هناك لا يزال يجسد مجتمع ما بعد الحرب؛ ويعكس كل الفظائع التي اقترفت في الماضي، ومن الطبيعي أن يستغرق تجاوز كل ما حدث بعض الوقت. فهو شيء لا بد من تغييره في أذهان الناس.

وبطبيعة الحال يمكننا أن نسهم في تحقيق ذلك، والوقت في صالحنا. ومع ذلك يتعين أن أؤكد أيضا أن الوقت لن يكون في صالحنا إلا بالقيام بما هو صحيح، واتخاذ الخطوات اللازمة لدفع العملية قدما. إلا أنني أعتقد أن بإمكاننا تحقيق ذلك، وما عكفنا على إنجازه حتى هذه اللحظة يخدم هذا الغرض فعلا. بيد أن إنشاء المؤسسات ليس كافيا. فما هي إلا وسيلة لتغيير ما يرسخ في أذهان الناس حتى يتمكنوا من التغلب على الفظائع المرتكبة في الماضي. وأعتقد أن هذا على وجه التحديد هو ما نسعى إلى القيام به.

لقد أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى اتفاق لمركز البعثة واتفاق لمركز القوات، وعليّ أن أقول إن الأمر يتعلق بالسياسة التي تتبعها الأمم المتحدة، على ما أعتقد، وهي أن السلطة قد أنيطت بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤

(١٩٩٩)، ولا توجد حاجة إلى اتفاق منفصل بشأن مركز البعثة أو مركز القوات. فالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينص على تلك الولاية بكل وضوح.

وكان هناك أيضا سؤال عن اتصالات ما مع أسامة بن لادن. وأقول إنه ليس لديّ ما يشير إلى وجود أية اتصالات بين مجموعات متطرفة أو إرهابية في كوسوفو، وأسامة بن لادن. ولكنني سأكون ممتنا جدا لأية معلومات يمكن أن تقدمها لنا البلدان الأعضاء في هذا الصدد، لأن هذا الأمر يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لتصورنا لما يحدث في كوسوفو.

كما أثير سؤال عن المحتجزين والمفقودين. وأعتقد أن هذا الموضوع بالغ الأهمية. وهو موضوع أقمنا بشأنه تعاونا وثيقا، بل الواقع أن لدينا فريقي اتصال مع السلطات اليوغوسلافية، وما زلنا نحرز تقدما كبيرا في هذه المجالات بعينها، ولكن هناك المزيد الذي يتعين القيام به، ونحن نعمل في هذا الصدد مع السيد كوفيتش.

وكانت هناك أيضا بعض التعقيبات حول العنف السياسي. وأعتقد أن ثمة اتفاقا كاملا على ضرورة ألا يترك أي مجال للعنف السياسي في الحملة الانتخابية أو بعد هذه الحملة. وهذه رسالة بالغة الأهمية. وأقول إن جميع كبار الزعماء من ألبان كوسوفو أعربوا علنا عن إدانتهم للعنف السياسي. ولكننا نستشف احتمالا بأن يثور العنف السياسي فيما يتصل بالحملة، وقد حاولنا إقناع قوة كوسوفو باتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي يمكنها القيام بها. وعليّ أن أقول إن ما يقوله الساسة صحيح. ويبقى أن نرى ما إذا كان ذلك سيترتب عليه أثر ما أم لا، ومع ذلك من الأهمية بمكان أنهم يدينون العنف.

السيد كونغول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على التقرير التفصيلي الذي قدمه عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص، السيد هانز هيكروب على إحاطته الشاملة والمفيدة. ويسرنا، على وجه الخصوص، أن نلاحظ تسارع وتيرة الأعمال التحضيرية للانتخابات، ويسعدنا أن نعلم أن ثمة ما يبرر اعتقادنا بأن ٢٠ في المائة من أعضاء برلمان كوسوفو الجديد سيكونون من النساء.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم بلادي القوي لجهود فريق السيد هيكروب وتفانيه في العمل الذي يؤديه في كوسوفو. لقد وصلنا إلى مرحلة حاسمة في مسيرة الانتخابات التي ستجري في الشهر المقبل. وبالتالي يكون هذا هو الوقت المناسب لأن يعقد المجلس هذا الاجتماع لكي نستعرض الحالة ونقدم دعمنا الكامل للعملية، على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومع اقتراب الانتخابات بوتيرة سريعة، يلاحظ وفد بلادي بعين الرضا التقدم الكبير المحرز أثناء الأشهر الثلاثة الماضية. إن زيادة عدد المصوتين المسجلين عقب الدعوة التي وجهها الرئيس كوستونيتشا ورئيس الوزراء دينديتش إلى الطائفة الصربية بأن تقوم بتسجيل أصواتها، تطور نرحب به كل الترحيب. ويلاحظ وفد بلادي مع الارتياح تعاون السلطات اليوغوسلافية مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وترحب موريشيوس أيضا بمبادرة المواطنين الصرب في كوسوفو بتشكيل حزب ائتلافي أصبح من المؤكد أنه سيشارك في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، مما يدلل على التزام أفراد الطائفة الصربية بأن يكونوا جزءا من العملية الانتخابية، وأن يدخلوا في حوار بناء مع نظرائهم الألبان.

والآن وقد اقتربت اللحظة الحاسمة، ندعو الصرب وطوائف الأقليات الأخرى إلى الإبقاء على الزخم الذي تولّد، ونشجعهم على الإدلاء بأصواتهم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونناشد الزعماء السياسيين أن يدينوا العنف

والتعصب العرقي علنا، وأن يستخدموا سلطتهم لضمان أن تُجرى الانتخابات في مناخ من السلام، وبمنأى عن التخويف والعنف.

وكفالة أمن طوائف الأقليات مسألة أساسية إذا أردنا أن يعود أولئك الناس إلى كوسوفو. وقد أحاط وفد بلادي علما بالتقدم الطيب الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لضمان عودة الأقليات في أمان إلى ديارها. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء استمرار وجود تهديد بالعنف في بعض أجزاء كوسوفو. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

إن عدد الحوادث التي استخدمت فيها الأسلحة، كما أفاد الأمين العام في تقريره، يشكل مصدر قلق عميق. وقد لاحظنا أن الكثيرين من المنتمين إلى طوائف الأقليات تعرضوا لهجمات بالقنابل اليدوية وغير ذلك من الأسلحة الخفيفة. وينبغي كبح هذا النوع من الأنشطة، وبالذات أثناء الفترة التي تسبق الانتخابات، ونحث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو على إيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة.

ومع التوحيد الجديد لموارد الشرطة والعدالة، والتشريعات التي سُنت لتنظيم حيازة الأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة، نأمل أن تشعر الأقليات بمزيد من الأمن في الإقليم، وأن يعود المزيد من أبناء طوائف الأقليات إلى ديارهم. ونرحب بمبادرة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بأن تتحمل المسؤولية كاملة عن تشغيل خطوط الحافلات والقطارات، مما سيكفل تنقل طوائف الأقليات في حرية وأمان في الإقليم.

ويعرب وفد بلادي عن خيبة أمله إزاء بطء التقدم في ميتروفيتشا. فهذه المنطقة التي تعتبر عالما مصغرا لجميع المشاكل التي تؤثر على كوسوفو ككل، لا تزال متخلفة وراء كل توقعات مجلس الأمن. كما أن الاستراتيجية التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتحسين ظروف الأمن ونوعية الحياة لكلتا الطائفتين في المنطقة تتعرض للخطر بفعل الهياكل المتوازية التي يبقي عليها صرب كوسوفو المحليون، مع أن هذه المسألة قد أثارتها البعثة عدة مرات مع السلطات اليوغوسلافية. كما أن مجلس الأمن، في مناسبات مختلفة، أعرب عن قلقه إزاء هذه المسألة.

ونحن نكرر دعوتنا للطائفة الصربية في ميتروفيتشا إلى المشاركة في العملية التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لبناء وضمان كوسوفو مستقلة وآمنة ومسالمة. كما نأمل أن تكفل السلطات اليوغوسلافية عدم وجود هياكل أمنية وإدارية موازية في ميتروفيتشا غير تلك التي تديرها بعثة الأمم المتحدة.

وموريشيوس تؤيد تماما البيان الرئاسي، ويحدونا الأمل في أن تجرى الانتخابات في كوسوفو في مناخ خال من العنف. ونود مرة أخرى أن نثني على عمل الموظفين الدوليين والمحليين العاملين في كوسوفو، والذين يمدون يد المساعدة لخلق الظروف المؤاتية لتحقيق قدر كبير من الاستقلال الذاتي، تنفيذا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد هانز هيكروب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس تلك البعثة على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا حول هذا التقرير.

على الرغم من الصعوبات الكامنة في أي نشاط إنساني، نلاحظ أن المعلومات التي قدمها السيد هيكروب صباح اليوم حول عمل تلك البعثة طيبة ومشجعة. وقد

شكلت أنشطة البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطوة حاسمة أخرى في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نرحب بهذا التقدم الهائل ونؤيد بقوة الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لإنشاء مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق في كوسوفو.

إن تقرير الأمين العام صريح جدا حول الأعمال التحضيرية الجارية لإجراء الانتخابات يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر – المتمثلة في وضع الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، وتشكيل القدرات الإدارية العامة اللازمة قبل تسليم السلطة إلى شعب كوسوفو. وإزاء ما تقدم، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

فيما يتعلق بالإعداد للانتخابات لجمعية كوسوفو التي ستجري يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، يرحب وفد بلادي بالأعمال التحضيرية الجيدة لهذه العملية وبتسجيل وثائق الحالة المدنية للناخبين. ونرى أن وضع قوائم انتخابية شاملة وموثوق منها ضروري لإجراء انتخابات نزيهة ومتسمة بالشفافية. ونحث جميع الأشخاص المدرجين في تلك القوائم على أن يشاركوا بصورة جماعية في تلك الانتخابات يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن يعلم كل ناخب أن صوته له وزنه، وأن بإمكانه أن يغير مجرى التاريخ في كوسوفو بالتصويت لصالح الزعماء الذين يرغبون حقيقة في إقامة مجتمع متسامح متعدد الأعراق في كوسوفو. وبغية تحقيق ذلك الهدف لا بد من بذل كل الجهود الممكنة لتهيئة ظروف أمنية مؤاتية لإجراء تلك الانتخابات.

ويرحب وفد بلادي بإدراج الأقليات الطائفية، وخصوصا صرب كوسوفو، في تلك القوائم. ويشكل اشتراكهم في الانتخابات وفي مؤسسات الحكم الذاتي التي ستنشأ تحديا كبيرا ينبغي أن تتغلب عليه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والمجتمع الدولي بأسره. ونرحب ببرامج الإعلام العام الموجهة إلى الأقلية الصربية لمحاولة تشجيعها على تشكيل أحزاب لصرب كوسوفو، وتشجيع ناخبيهم على تسجيل أسمائهم في قوائم الانتخابات وبالتأكيد الاشتراك في الانتخابات ذاتها. ومن الأمور التي تلقى الترحيب تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذا الصدد. ونحن نؤيد الخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتشجيع مشاركة الأقلية الصربية في الانتخابات على نحو ما هو موضح في الفقرات ٣٥ إلى ٣٧ من هذا التقرير.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلادي ببدء الحملة الانتخابية يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر في كل أنحاء كوسوفو. ونحن ندعو جميع مواطني كوسوفو إلى المشاركة في حملة حرة ومنصفة، والامتناع عن ممارسة أي أعمال عنف. ونود أن نوضح أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو تبذلان قصارى جهدهما لكفالة استتباب الأمن خلال الانتخابات.

وفيما يتعلق بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نرى أن الحوار البناء الجاري بين هذه الأطراف ينبغي أن يستمر ويتعزز.

أنتقل إلى القضية المؤلمة، قضية الأشخاص المفقودين التي لا تزال من العقبات الرئيسية التي تعوق المصالحة. إن وفد بلادي يرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد بمباركة من سلطات بلغراد. ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة والأطراف المعنية في الجهود المبذولة لتنفيذ القرارات التي اتخذت بشأن هذه القضية الأساسية. ولا يخالجنا أدنى شك في أن الحوار البناء والصريح الجاري بين الأطراف المعنية سيجعل بالإمكان التغلب على العقبات المتبقية.

في الختام، يشيد وفد بلادي بالسيد هانز هيكروب للعمل الذي يقوم به على رأس بعثة الأمم المتحدة، كما يشيد بكل الموظفين العاملين معه، سواء المحليين أو الدوليين، التابعين لبعثة الأمم المتحدة ولقوة كوسوفو، لتصميمهم على تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه لبعثة الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة من التزامها تجاه كوسوفو بغية تمكينها من تحقيق السلام والأمن وأهداف التنمية، فضلا عن إقامة مجتمع متعدد الأعراق.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بالسيد هيكروب وأن أشكره على المعلومات القيمة التي قدمها لنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل. فهو يبرز الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الأشهر الأخيرة.

هناك عدة تحديات ماثلة أمامنا، كما لاحظنا في الجلسة التي عقدت يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، وهي تحديات لا بد من التصدي لها بطريقة منهجية. إلا أنه ينبغي إيلاء الأولوية الآن للانتخابات التي ستجري يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. فستوطد هذه الانتخابات الأسس اللازمة للهياكل الإدارية التي ستكون مسؤولة عن رسم المعالم السياسية لمستقبل كوسوفو.

وبالنسبة لكولومبيا، تعتبر مشاركة الأقليات في العملية الديمقراطية مسألة أساسية. وتسجيل ٠٠٠ ١٥٠ من الصرب في القوائم الانتخابية أمر مشجع. ومن الضروري الآن أن يستمر هؤلاء الأفراد في هذه العملية، بل وأن يذهبوا للإدلاء بأصواتهم يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد يؤدي إنشاء فريق خاص معني بتقديم معلومات إلى أبناء الأقليات الطائفية عن النظام الانتخابي ووظائف الجمعية التي ستنتخب إلى الإسهام بشكل كبير في ضمان مشاركة هذه الطوائف في الانتخابات يوم إجرائها.

ونود أيضا أن نشكر الرئيس كستونتسه والسلطات الصربية على النداء الموجه إلى صرب كوسوفو للمشاركة في العملية الديمقراطية وتسجيل أسمائهم. ويمكننا أن نشاهد بالفعل الأثر الإيجابي لذلك. ومن المهم جدا الإبقاء على هذا التعاون لضمان أن الذين سجلوا أسماءهم سيواصلون المشاركة والتصويت في الانتخابات. والأكثر من ذلك، أنه في ضوء اقتراب موعد إجراء الانتخابات، لن يكون من المستحب تغيير ذلك الموعد كما حدث في عملية التسجيل. وبناء على ذلك، سيكون من المناسب أن تقوم السلطات الصربية وزعماء الأقليات بالحث على الاشتراك في التصويت، وأن يبدأ ذلك فورا.

ونتفق مع الممثل الخاص فيما قاله من أنه لا يوجد أي تناقض بين توجيه الانتقاد إلى بعض جوانب العملية الانتخابية وبين الاشتراك في العملية ذاتها. ويناشد الأمين العام في تقريره جميع ممثلي الأحزاب السياسية المحلية والمجتمع المدني أن يستخدموا نفوذهم القيادي لمنع اندلاع أي عنف سياسي عشية إجراء الانتخابات. ويتعين عليهم أن يكفلوا تهيئة بيئة سلمية. فمن شأن هذا كله أن يضمن تحقيق نتائج إيجابية بما يعزز الطابع التمثيلي للجمعية التي ستنتخب.

وعندما نستمع إلى تعليقات السيد هيكروب عن الأنشطة المتصلة بالمرحلة الانتقالية التي ينتظرها جميع أبناء كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة بعد الانتخابات، فإننا نعلم أن تلك الأنشطة ستمثل تحديا أكبر من التحدي الذي نواجهه حاليا خلال المرحلة التي ستبلغ ذروتها يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونستشف مما قاله لنا السيد هيكروب عن المهام التي تنتظرنا في المستقبل أنه سيتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بأعمال متابعة. ونحن مقتنعون بأن السيد هيكروب سيجتمع بنا مرة أخرى في غضون أسابيع قليلة جدا ليقدم لنا تحليلا مفصلا عن تلك الأحداث.

أختتم بياني هذا مؤكدا أن بلادي تؤيد العمل الذي يضطلع به السيد هيكروب بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. وقد شهدنا مثابرته وتفانيه في الشهور الأخيرة، وهو في مواجهة التحديات التي أمامه سيثبت مرة أخرى التزامه إزاء شعب كوسوفو. ونشيد أيضا بالعمل المضطلع به، على وجه الخصوص، من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لبناء الهياكل الانتخابية اللازمة لضمان نجاح الانتخابات المزمع إجراؤها في الشهر المقبل.

أخيرا، أود أن أعلن تأييدنا للنص الذي سيعتمد بعد هذه الجلسة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكروب، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل.

إن الموقف الصيني بشأن مسألة كوسوفو سبق إعلانه في مناسبات عديدة. ولا أود أن أكرره اليوم. ولكن بدلا من ذلك أود أن أشاطركم آراءنا فيما يتعلق بتقرير الأمين العام.

أولا، إن الانتخابات التي ستجري على نطاق كوسوفو يقترب موعدها، وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالكثير من العمل للإعداد لها. وإننا ندعم البعثة، وخاصة جهود السيد هيكروب، في هذا الصدد. ونعتقد أن البعثة، خلال قيامها بالاستعدادات الإضافية للانتخابات، ستأخذ في الاعتبار على نحو كامل الآراء والمقترحات المقدمة من جميع الأطراف، حتى يتسنى إجراء الانتخابات بصورة ناجحة في مناخ جيد وسلمي.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق بالأمن. ففي الفقرات من ٧ إلى ١٠ من التقرير يصف الأمين العام بالتفصيل الحالة الأمنية في كوسوفو، بما في ذلك حوادث الاعتداء، وحرق المباني والقتل، والهجمات الموجهة ضد قوات الشرطة التي تحدث في المناطق التي تقطن فيها الأقليات. ويتنبأ التقرير بأنه ربما تقع أحداث عنف سياسي أثناء الانتخابات. ونود أن نرى البعثة تتخذ تدابير فعالة لضمان سلامة عودة اللاجئين وإعادة بناء مناطق الأقليات. ونعتقد أن التدابير الأمنية الحالية غير كافية.

النقطة الثالثة تتعلق ببناء الثقة. لقد ظللنا نصر دائما على أن تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح بين كل القوميات في المنطقة هدف هام للمجتمع الدولي. وهو الطريقة الوحيدة لإقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو. ويتسم بناء الثقة في ميتروفيتشا بأهمية حيوية وخاصة. وكان وضع استراتيجية شاملة لميتروفيتشا هدفا هاما لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو في حزيران/يونيه. ومع ذلك، لم يحرز تقدم يذكر في هذا المجال. وإننا نعتقد أن العنف لا يزال موجودا في كوسوفو. وعندما لا يضمن الأمن في مناطق الأقليات، فينبغي للبعثة على وجه الخصوص اتخاذ تدابير فعالة لزيادة ثقة كل الطوائف. وينبغي لها، بوجه خاص، اتخاذ تدابير لضمان سلامة الصرب.

أخيرا، يمكننا أن نرى من تقرير الأمين العام أن اتصالات البعثة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد زادت. ونحن سعداء بهذا. وكما أشار زملاء آخرون، تستحيل معالجة مسألة كوسوفو على الوجه الصحيح بدون المشاركة والتعاون من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونأمل أن نرى مزيدا من تعزيز التعاون بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي مراعاة آراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مراعاة تامة.

إن الحالة في كوسوفو بلغت مرحلة حاسمة. ويجب على مجلس الأمن أن يتابع على نحو وثيق تطور الحالة. ونحن سنؤيد البيان الرئاسي الذي سيعتمد بعد هذه الجلسة.

ونأمل، من خلال تعاون جميع الأطراف، أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد هانز هيكروب، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الغنية جدا بالمعلومات.

على الرغم من أن المجلس قد تعامل خلال أكثر من ثلاثة أشهر مع العديد من المسائل المثارة في تقرير الأمين العام، فإن التقرير والمعلومات المستكملة التي قدمها السيد هيكروب يوفران مقياسا مفيدا لتقييم العملية المؤدية إلى إجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو، المزمع عقدها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتيح الجلسة لمجلس الأمن فرصة إضافية لتقييم أنشطة بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أمامنا في تقدير وفد جامايكا ''لوحة جيدة لتسجيل الأهداف''، وخاصة فيما يتعلق بالإطار الدستوري ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقت، ومشاركة طوائف كوسوفو، والعلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والمسائل المتصلة بالقانون والنظام والتعمير الاقتصادي. وإننا نشيد بالممثل الخاص للأمين العام وموظفي البعثة على وضع إطار قانوني وإداري يمكن أن يؤدي إلى قيام نظام سياسي واقتصادي دائم لتطور كوسوفو مستقبلا.

وبما أن وفدي يؤيد تماما العناصر الواردة في البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في وقت لاحق اليوم، فإني أود أن أسلط الضوء فقط على بضع مسائل يعتبرها وفدي ذات أهمية بالغة.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، نلاحظ أن زيادة كبيرة حدثت في تسجيل الناخبين، لا سيما تسجيل الأشخاص المنتمين إلى مناطق الأقليات، بالتعاون الفعال من قادة صرب كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع ذلك، سمعنا من السيد هيكروب أن هذا التسجيل لا يضمن مشاركة أعضاء هذه الأقليات في الانتخابات. ونود أن نحث على المشاركة الكاملة، لا سيما من طائفة صرب كوسوفو، في الانتخابات التي ستجرى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ومشاركتهم لاحقا في مؤسسات الحكم الذاتي. ولاحظنا أيضا أن الانتخابات ينبغي أن تسفر عن دخول عدد كبير من النساء في الجمعية.

ويوافق وفدي على أن تقدما كبيرا قد أحرز في إعداد أبناء كوسوفو لحكم ذاتي بقدر كبير وإدارة ذاتية مجدية. ويقدم تقرير الأمين العام تفاصيل عملية يسلم بواسطتها مزيد متزايد من المسؤولية والإدارات الحكومية الأساسية إلى أهل كوسوفو، وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد أُكمل هذا بالمعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام.

إن انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستستحدث عملية ديمقراطية لاختيار القادة السياسيين لكوسوفو وستكون هامة لمستقبل عملية صنع القرار. وقد ركز السيد هيكروب على الهياكل التي أنشئت لتمكين أبناء كوسوفو من إدارة مختلف الإدارات الحكومية بفعالية. وهذه ستوفر أساسا قويا لنظام حكومي قابل للبقاء ومستدام.

وينبغي أن يكون من الأولويات الرئيسية لوجود الأمم المتحدة في كوسوفو تخفيض حوادث العنف في الإقليم في الأسابيع المؤدية إلى الانتخابات. وزيادة حوادث العنف من أسباب القلق لدى وفدي. ومن أكثر المسائل إزعاجا التقارير الواردة عن هجمات عديدة على عدد من أعضاء الوجود الدولي. وفي هذا الصدد، لا يزال التحدي المتمثل في

ميتروفيتشا قائما، على الرغم من جهود البعثة وقوة كوسوفو.

وما زال الخوف والريبة يميزان العلاقات في ذلك الجزء من كوسوفو، ونود الاستماع من السيد هيكروب عن كيفية تطور الحالة في متروفيتشا في هذه الفترة التي تسبق الانتخابات.

كما أن وفدي مهتم جدا بعمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في مجال عودة السكان. إننا نرحب بمحاولات توفير المناخ الآمن الذي يتمكن فيه اللاجئون والمشردون من العودة إلى ديارهم بأمان وإلى بيئة تساعد على إقامة إدارة انتقالية. ويشجعنا عمل اللجنة المشتركة المعنية بعودة صرب كوسوفو واعتمادها لخطة عمل لأكثر المواقع العشرة المحتملة تقدما للعودة في كوسوفو. إن توفير المساعدة لبناء المساكن ضروري لهذه العملية، مثل توفير الأمن. ونعتقد أن التعاون مع المجتمع الدولي، في توفير الموارد المالية، والتعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سوف يكونان مفيدين في تيسير إيجاد المناخ المشجع على العودة.

وإلى جانب مشكلة بناء المساكن، حدد تقرير الأمين العام أيضا الممتلكات المحتلة بوصفها إحدى العقبات التي تقف في طريق العودة. كذلك نود أن نستمع من السيد هيكروب عن مستوى الأمن ونوعية الفرص الاقتصادية والوظيفية المتوفرة في مواقع العودة العشرة التي تم تحديدها.

ويبشر التقدم المحرز في توحيد العنصر الأول بالخير لمستقبل القانون والنظام في كوسوفو. والتوقيع مؤخرا على ثلاث لوائح تنظيمية رئيسية تستهدف تيسير مكافحة البعثة للجريمة المنظمة تطور هام. إننا نرحب بجهود تعيين قضاة ومدعين عموميين إضافيين، ومرة أخرى نحث على اتخاذ خطوات لضمان أن تكون السلطة القضائية ممثلة لطابع المجتمع متعدد العرقيات. وسوف تحتاج إدارة شرطة كوسوفو إلى الاضطلاع بمهمات الشرطة المحلية الفعالة في المستقبل، ولذلك يجب أن تكون لديها القدرة والتدريب اللازمين للقيام بهذه المهام. إننا نشجع على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى بناء القدرات في إدارة شرطة كوسوفو والخطط التي تستهدف توليها مسؤولية أكبر عن عمليات شرطة الحدود بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٠٢.

إن الأمن والثقة لكل شعب كوسوفو عنصران رئيسيان للإعمار الاقتصادي. ويسعدنا التنويه بالتدابير الاقتصادية والمالية المتخذة، التي أسفرت عن زيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة وحدوث تحسينات في النظام المصرفي وفي نظام تحصيل الضرائب.

ولقد تم تكليفي عقب اتخاذ القرار ١٣٦٧ (٢٠٠١) بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر والإنهاء الناتج عنه لحظر الأسلحة الذي فرضه القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بصفتي الرئيس السابق للجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بتقديم تقرير نهائي إلى مجلس الأمن بشأن عمل اللجنة. وأود إبلاغ أعضاء المجلس بأنه تم تقديم التقرير إلى رئيس مجلس الأمن، وأنه يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو الآن متاح بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت رمز S/2001/931. وأود اغتنام هذه الفرصة لأشكر أعضاء اللجنة السابقين والأمانة العامة على التعاون والدعم الهائلين اللذين قدموهما إلي خلال فترة منصبي بوصفي رئيسا للجنة.

وعلى الرغم من انتهاء عمل لجنة الجزاءات، فإن قلقنا إزاء تدفق الأسلحة إلى داخل كوسوفو لم يهدأ، وسوف يستمر وفدي - وأنا واثق أن بقية أعضاء المجلس سوف يستمرون - في إيلاء اهتمام كبير للجهود المبذولة للقضاء على الأسلحة غير المسموح بها في كوسوفو. ونهيب

ببعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية أن تواصلا عملهما في هذا الصدد.

ختاما لكلمتي، يتفق وفدي مع الأمين العام على أن التزام البعثة بأهداف وغايات إيجاد الظروف المناسبة لحكم ذاتي كبير وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد بدأ يؤتي ثماره. ولا بد أن تستمر مشاركة المجتمع الدولي ودعمه لشعب كوسوفو بعد انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما من خلال دعم بناء القدرات من أجل تعزيز قدرة الشعب على توفير الأمن للجميع داخل مجتمع متعدد العرقيات بالفعل.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكروب، على وجوده معنا اليوم. ولا أنوي في هذه المرحلة المتأخرة من النقاش أن أدلي ببيان شامل. كما أنني لست بحاجة إلى ذلك، نظرا لأن الممثل الدائم لبلجيكا سوف يتكلم في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود التركيز على جانبين، كما أود أن أجعل نصي هنا التعليق الختامي للممثل الخاص بأن الإجابة ليست العزل والمقاطعة. وأعتقد أن لهذا التعليق صلاحية خاصة في سياق مناقشتنا للانتخابات والمؤسسات الجديدة في كوسوفو، والتي قال عنها الكثير زملاء آخرون على طاولة المجلس والسيد هيكروب نفسه. ومن الواضح أن انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستكون خطوة بالغة الأهمية، وأن المشاركة اللاحقة لها في المؤسسات الجديدة ستكون خطوة للأمام ذات أهمية مساوية، إن لم تكن أهمية أكبر.

وأريد بالفعل التشديد على ضرورة المشاركة. ونرحب بالتأكيد الآن على أن أكثر من ١٥٠ ألف صربي قد سجلوا أنفسهم للانتخابات، ونقدر الدور الرئيسي الذي قامت به سلطات بلغراد لتشجيع تلك العملية. ولكن بصراحة لا يكفي أن يسجل الصرب أنفسهم. فكما ذكرتنا السفيرة دورانت قبل وهلة، لا يضمن هذا أنهم سوف يشاركون. لذلك لا بد أن يصوت شعب كوسوفو من جميع الطوائف. ونحن نتفق بشدة مع الأمين العام على أنه من الحتمي أن تشارك جميع الطوائف في الانتخابات وفي مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالي التي سوف تسفر عنها إذا أرادوا أن تكون لهم كلمة في إدارة شؤونهم اليومية وإذا أرادوا بالفعل بناء مستقبل طويل الأجل لكوسوفو، والمشاركة فيه، وهو ما نريد جميعا أن نراه.

ولذلك نؤيد بدرجة متساوية دعوة الأمين العام للسلطات اليوغوسلافية بأن تشجع صرب كوسوفو على التصويت. ومن الأهمية البالغة لمستقبل كوسوفو أن تتخذ بلغراد قرارا في القريب العاجل بدعم التصويت. وكما أشرت من قبل، من الواضح أن ذلك سيكون لمصلحة صرب كوسوفو، وكذلك لصالح تحقيق مستقبل متعدد العرقيات في كوسوفو.

وأريد أيضا في هذه المرحلة أن أسترعي الانتباه، كما فعل آخرون، إلى الحوار الدائر حاليا بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وممثلي كل من بلغراد وصرب كوسوفو. ومن الأهمية أن يحرز ذلك الحوار تقدما في قضايا لها أهمية رئيسية لصرب كوسوفو، نظرا لأن هذا التقدم يجب أن يكون أساسا لتعزيز التعاون والثقة في المستقبل. كذلك يوفر الحوار أساسا طيبا لقرار من الحكومة اليوغوسلافية بدعم التصويت في الانتخابات. ومن الواضح أن النتائج الملموسة من الحوار سوف تعزز مثل هذا القرار من بلغراد، الذي نأمل، كما أشرت من قبل، أن يُتخذ في القريب العاجل.

وتتعلق نقطتي الثانية بالجريمة المنظمة والتطرف. ولقد ذكرها وفود أخرى أيضا. إذ يتضح تماما من تقرير الأمين

العام ومن معلومات أخرى وصلت إلينا أن الجريمة المنظمة والتطرف ما زالا تهديدين داخليين رئيسيين لكوسوفو، وكذلك لاستقرار المنطقة على نطاق أوسع. وكما فعل آخرون، أود الإشادة ببعثة الأمم المتحدة على التقدم الذي تم إحرازه بشأن قضايا العنصر الأول - الشرطة والعدل - منذ حزيران/يونيه.

وبصفة خاصة، نرحب بالتخطيط لزيادة مراكز الاحتجاز في كوسوفو وإنشاء مكتب الجريمة المنظمة في كوسوفو. فمن الأهمية بمكان أن ينشأ هذا المكتب وأن يبدأ عمله في أقرب وقت ممكن، وسأكون ممتنا لما قد يود الممثل الخاص هيكروب أن يقوله في هذا الشأن.

إن انعدام القدرة في مجالات التحقيق، والقضاء، والجزاء يشكل عائقا كبيرا لتنمية القدرات في هذا الميدان في كوسوفو.

إننا نرحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، وإن كان من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل. وأود أن أسأل الممثل الخاص عن تقديره لما يحتمل أن يحدث.

أخيرا، لا يسعني أن أختتم بيان بدون الترحيب بمشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الاجتماع الإقليمي لوزراء الداخلية الذي انعقد مؤخرا. وتلك خطوة مفيدة للغاية. ونحث على متابعة هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي نأمل أن يؤدي إلى تكثيف التعاون الإقليمي في مجالي الجريمة المنظمة والتطرف.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أدلي بملاحظة. أعتقد أنه يجدر بنا أن نعود إلى نظامنا الذي يقضي بإعداد قوائم للمتكلمين، لأنه اليوم، كما أدركت، سيدي الرئيس، وعن حق، أنني كنت من أوائل الذين رفعوا أيديهم طلبا للكلمة؛ وها أنا الآن المتكلم الثاني عشر.

إنني احتفظ بحقي في العودة إلى هذه المسألة أثناء المشاورات بشأن أساليب عمل المجلس.

أعرب عن الامتنان للممثل الخاص هيكروب على إحاطته الشاملة والحافلة بالمعلومات عما استجد من تطورات في كوسوفو والأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

واسمحوا لي بأن أعرب عن التقدير لتقرير الأمين العام وللبيان الذي أدلى به الممثل الخاص، كما أود أن أثني على الجهود التي يبذلها الرجال والنساء العاملون في البعثة لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يوافق البداية الرسمية للحملة الانتخابية في كوسوفو ولمدة ٤٥ يوما، دخل مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة مرحلة جديدة في أنشطتهما الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو. إن نتائج الانتخابات التي ستجرى يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لن تفتح فصلا آخر في تاريخ إقليم كوسوفو - ميتوهيا فحسب؛ بل أنها ستكون اختبارا لكفاءة استراتيجيات المجلس وسياساته فيما يتعلق بصنع السلام.

وقبل أن أتطرق إلى الانتخابات الوشيكة التي ستجرى على نطاق كوسوفو، اسمحوا لي بالإشارة إلى عدد من المسائل ذات الصلة بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض.

إن وفدي يؤيد بشدة الاستمرار في تحسين العلاقات بين البعثة والسلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وإننا نعول على مواصلة تعزيز الصلات المؤسسية بين البعثة وقوة كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إذ نعتبرها مقتضيات أساسية من أجل تطوير مستقر للمجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق في كوسوفو.

لقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة خطوات هامة في تنفيذ الإطار الدستوري، بغية الإعداد لنقل السلطة إلى المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي في كوسوفو، وتعزيز القدرات المؤسسية. وكعلامة إيجابية، أشير إلى القرار الذي اتخذه الممثل الخاص مؤخرا بتعميم اللائحة التنظيمية ٢٠٠١/١٩، التي تحدد وظائف واختصاصات الوزراء في الحكم الذاتي المؤقت، وترسي المبادئ العامة التي سيسترشد بها في إنشاء الخدمة المدنية.

وأود كذلك أن أشير إلى دور البعثة في تهيئة ظروف اجتماعية واقتصادية وقضائية أفضل في الإقليم. والتقدم الذي تحقق في مجال إصلاح الشرطة والنظام القضائي يمثل تطورا مشهودا وملموسا. كما أن الاستكمال الوشيك لمكتب الجريمة المنظمة في كوسوفو سيعطي دفعة هامة أخرى لتحسين الأوضاع الأمنية المدنية بوجه عام في الإقليم.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن قوات الشرطة أخذت تنشط بشكل متزايد في كل مناطق كوسوفو تقريبا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل مواصلة تحسين بيئة العمل للشرطة، بما في ذلك الخطوات الرامية إلى تعزيز الثقة في البلديات الشمالية في كوسوفو. وثمة عنصر آخر جدير بالملاحظة ويتمثل في القدرة المتنامية لجهاز شرطة كوسوفو، الذي ينبغي تعزيزه وتقويته.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي، فإننا نؤيد تماما الأولويات التي حددها الممثل الخاص بتسليم ميزانية متوازنة لسلطة الحكم الذاتي المؤقت، وإدخال الإدارة المالية الحديثة وتطوير برنامج للاستثمارات العامة على نطاق كوسوفو في إطار الميزانية الموحدة لكوسوفو.

وأود كذلك أن أثني على الجهود المفيدة التي تبذل في القطاع الزراعي وفي مجال الأمن المدني وقدرات التأهب لحالات الطوارئ. وفيما يتعلق بالأخيرة، اسمحوا لي بأن أعرب عن استعداد أوكرانيا لتوفير مساعدة التدريب اللازمة لإدارة الأمن المدني والاستعداد لحالات الطوارئ وفيلق حماية كوسوفو.

وهناك مثل نرويجي يقول:

”لن تهب الرياح للبحار الذي لا يعرف مكان المرفأ“.

فالحالة الأمنية في كوسوفو بوجه عام لا تزال مضطربة، وإن كانت مستقرة. ومع ذلك، يمكننا أن نصف التحسن الأمني المفترض بأنه مهزوز للغاية. ويؤكد التقرير الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن وضع الأقليات العرقية في كوسوفو، ما يلي:

”إن الاتجاهات والتصورات السلبية التي ما تزال تمثل القوة الدافعة وراء حالة ما بعد الصراع يمكن أن تطفو على السطح وأن تؤدي إلى تدهور حاد في أي وقت“.

علاوة على ذلك، فإن عدد الحوادث الأمنية المسجلة في شهر آب/أغسطس وحده يشير إلى أنه لا يمكن ضمان التحسينات طويلة الأجل في الوضع الأمني العام إلا من خلال اتباع سياسة ناجعة لبناء الثقة وتطبيق أنظمة فعالة للأمن والشرطة والقضاء.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد تأييد وفدي لجهود البعثة وقوة كوسوفو الرامية لإحراز النتائج فيما يتصل بتحسين الوضع وتعزيز تدابير بناء الثقة من خلال خطوات هامة مثل إعادة إنشاء فرقة العمل لمكافحة العنف السياسي، وإنشاء مجموعات الاتصال بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن المفقودين، وما إلى ذلك.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وهناك مثال حي على المشاكل الملحة في هذه المنطقة ألا وهو استمرار نزوح صرب كوسوفو والرعايا غير الألبان من الإقليم. واسمحوا لي أن أقتبس من تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي أشرت إليه آنفا، والذي يذكر أن عدد الصرب من أبناء كوسوفو الموجودين في بريشتينا

"عرضة لتقلبات مستمرة. وقد تقلصت التقديرات بشأن عدد صرب كوسوفو [من ذوي الإقامة الدائمة] إلى ٣٠٠ شخص حاليا".

وأكرر، ٣٠٠ صربي. وهذا يعني شيئا بكل تأكيد. يعني أن الناس لا يريدون العودة إلى ديارهم لأنهم يخافون على حياتهم؛ وأنهم لا يعرفون كيف يعيشون مع الآخرين دون خوف؛ وأن ثمة حاجة ملحة لتحسين المناخ الأمني من خلال تدابير قوية ضد أي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية؛ وأن ثمة حاجة مطلقة لتيسير الحوار لا بين البعثة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فحسب، بل وبين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو أيضا. وفي سياق الانتخابات الوشيكة، فإن هذه التحديات تكتسب أهمية خاصة.

يؤيد وفدي الأحكام الواردة في البيان الرئاسي الذي سيعتمد في هذه الجلسة تأييدا تاما. ونحن نعتقد أن موقف مجلس الأمن الحازم، الذي يستهدف التنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتشجيع النشط لكل طوائف كوسوفو للمشاركة في الانتخابات سيعطي قوة الدفع اللازمة لمواصلة عمليات تحقيق الاستقرار في المنطقة. وآمل أن يبعث أيضا برسالة واضحة تنقل فلسفة السلم والثقة.

كما قال السفير كولبي مؤخرا، التقدم في البوسنة والهرسك كان تدريجيا، وليس أساسيا. ويبدو أن هذه الكلمات ستصبح مثلا نرويجيا آخر بالنسبة لي لأقتبسه اليوم. إننا يجب أن ندرك إدراكا تاما أن التقدم في كوسوفو لا يزال تدريجيا أكثر منه أساسيا. ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أن الحالة ينبغي أن تتحسن نتيجة عزمنا وعزم الأمم المتحدة. إن كوسوفو تقف على عتبة فترة تاريخية جديدة. والملاحون ينبغي أن يعرفوا المرفأ الذي يلجأون إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بنقطة السفير كوتشينسكي الاستهلالية المتعلقة بترتيب المتكلمين، أنا واثق بأنه يدرك تمام الإدراك أنني أعمل بدقة على أساس قائمة المتكلمين التي قدمتها أمانة المجلس.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولإحاطته الإعلامية المفيدة وما وافانا به من آخر المستجدات بشأن جوانبها الهامة. وقد كان العرض هاما بشكل خاص لأنه تطرق إلى مسائل كثيرة قبل الانتخابات في عموم كوسوفو، المقرر إجراؤها يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ووفر تفاصيل لأحداث فترة الانتقال بعد الانتخابات.

وسأركز بإيجاز على نقاط قليلة في بيان الأمين العام وتقديم السيد هيكروب.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات، بدأت العملية الديمقراطية في كوسوفو بإجراء الانتخابات البلدية هناك في العام الماضي، التي شهدت بعض النجاح في تحقيق تمثيل مختلف الطوائف في المؤسسات الانتقالية. ومع ذلك، فإن مشاركة صرب كوسوفو السياسية ظلت تمثل تحديا. ونحن نتطلع إلى انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من أجل مواصلة تعزيز العملية. ونقدر السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعلى وجه الخصوص الرئيس كوستونيتشا،

لتشجيع طائفة صرب كوسوفو على المشاركة مشاركة كاملة في التسجيل المدني من أجل الانتخابات المقبلة. إن المشاركة الكاملة من كل الطوائف العرقية هي الخيار الوحيد لمستقبل سلمي في كوسوفو قائم على التسامح الأكبر والإرضاء المتبادل لمختلف الكيانات العرقية.

وبتماثل مع تسجيل الناخبين وتعزيز الحالة الأمنية، على البعثة مسؤولية كبيرة في إشراك الطوائف المختلفة في العملية الانتخابية. ونحن نرحب بجهود البعثة في السعي إلى صرب كوسوفو، وعلى وجه الخصوص الذين يعيشون خارج كوسوفو لإبلاغهم بالنظام الانتخابي وأهمية التمثيل العرقي في الجمعية الجديدة ولممارسة الضغط من أجل مشاركتهم في عمليتي التسجيل والانتخابات. وهنا، أريد أن أذكر بشعور من الارتياح كون ٢٠ في المائة من التمثيل في الجمعية الجديدة سيكون من جانب النساء. والبعثة يمكنها أن تدرس سبلا أخرى لإظهار المنافع التي يمكن لطوائف الأقلية الكوسوفية أن تستخلصها من المشاركة في حياة المجتمع والعملية الانتخابية.

لقد زادت البعثة جهودها لتعزيز القانون والنظام في كوسوفو. وتقوية تدابير الأمن هام بشكل خاص خلال فترة ما قبل الانتخابات، بالنظر إلى الحوادث الإجرامية نتيجة دوافع سياسية والعنف ذي الأهداف العرقية. ونحن ندعو كل قادة الطوائف في كوسوفو، وخاصة أولئك الذين هم من الطوائف العرقية الكبرى، إلى إعلان موقفهم الرافض بوضوح لأي نوع من أنواع العنف. وندين الاعتداءات التي ارتكبت مؤخرا ضد أعضاء الوجود الأمني الدولي. وهذا يجب أن يوقف إذا ما كان للمجتمع الدولي أن يساعد في تحقيق آمال وطموحات أبناء كوسوفو.

ونحن نؤيد جهود البعثة وقوة كوسوفو لتحسين الأمن العام، بما في ذلك عن طريق مصادرة الأسلحة ووضع تشريع لمكافحة العنف والتشجيع على عودة المشردين. ونهيب بزعماء ألبان كوسوفو تقديم تأييدهم النشط لتلك الجهود.

ونشجع على مواصلة المشاركة البناءة بين البعثة والسلطات في بلغراد. وقد ثبت أن مكتب البعثة في بلغراد أداة قيِّمة في تيسير وتنظيم الاتصالات بين البعثة والسلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب بالخطوات الهامة التي اتخذها بلغراد بتعيين نائب رئيس الوزراء الصربي السيد نيبوجسا كوفيتش، الذي قدم إحاطة إلى المجلس يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، بصفته رئيسا للجنة التنسيق المشتركة من أجل كوسوفو، ونعتقد أن تكثيف الاتصالات بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيمهد الطريق لكي يسود مزيد من التسامح والوئام بين الأعراق في كوسوفو.

وفي الختام، نود أن نقول إننا نؤيد البيان الذي سيعتمده المجلس عند نهاية هذا الاجتماع.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، نود أن نرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هيكروب، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية المفصلة. لقد كانت مناقشة مفيدة لتقرير الأمين العام الشامل، الذي نود أن نشكر الأمين العام عليه.

إننا نعيد تأكيد تأييدنا للجهود التي لا تكل التي يبذلها الممثل الخاص السيد هيكروب وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا تاما، وأساسا في هذا الوقت لإرساء الظروف الضرورية للانتخابات العامة الحرة المنصفة والحكم الذاتي الشامل المؤقت في كوسوفو. ونحن نؤيد، بشكل خاص، أهداف ضمان مشاركة صرب كوسوفو والأقليات الأخرى، وعودة اللاجئين والمشردين، وتهيئة بيئة آمنة سلمية وبناء الإدارة العامة والقدرات الاقتصادية. وهذه أساسية

لتسليم السلطة المؤدية إلى الحكم الذاتي الكبير في كوسوفو، على النحو الذي قضى به القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نلاحظ التقدم الطيب الذي أحرزته البعثة.

إلا أننا نلاحظ، في الوقت نفسه، أن عددا من المشاكل في تحقيق تلك الأهداف لا يزال قائما. ومما له أهمية، أن الحالة الأمنية في كوسوفو لا تزال تتسم بالخطورة، مع استمرار العنف ضد الأقليات والنشاط الإجرامي دون هوادة، بالرغم من تعزيز القانون والنظام. ومما له أهمية أخرى أيضا أن الأحزاب الألبانية العرقية في الحملة الانتخابية التي بدأت يوم الأربعاء الماضي، تستخدم برنامج استقلال كوسوفو.

ولذلك نقدر تقييم السيد هيكروب لمدى مشاركة الأقلية العرقية، وبخاصة الصرب، في الانتخابات المقبلة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة التي ستنشأ بعد ذلك، ولما يحمله هذا من نذر لاستقرار كوسوفو. وبينما لا نريد أن نبدو متشائمين، نود أن نسأل السيد هيكروب عن الاحتياطات التي تدرسها البعثة لضمان ألا يفلت زمام الأمر من أيدينا.

وإذا ما كان لانتقال كوسوفو إلى الحكم الذاتي الهام أن يتم بطريقة سلسة، فإنه سيتعين على البعثة أن تقوم بولاية هامة بمقتضى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي الاجتماع العام بشأن كوسوفو في شهر تموز/يوليه الماضي، ذكرنا أنه:

> ”لا تنتهي مسؤولية الأمم المتحدة تجاه كوسوفو بالانتخابات وإقامة هياكل الحكم الذاتي المؤقت .... ويجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بكل دقة حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لكوسوفو. ومن الواضح ضرورة استمرار وجود للأمم المتحدة تدعمه الوكالات الدولية والأطراف المهتمة الأخرى .... وإنهاء وجود الأمم المتحدة في نهاية المطاف ... يجب أن يكون تدريجيا ومنظما بعناية بحيث يدعم التقدم الذي أحرز بشق النفس بدلا من أن يقوضه“. (S/PV.4350، ص ١٦)

ونحن نتمسك بهذا الرأي.

إننا نتطلع إلى تيسير البعثة لعملية سياسية تستهدف تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، مع مراعاة اتفاقات رامبوييه، كما كلفها به مجلس الأمن بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). واستمرار الحوار مع بلغراد بشأن هذا هام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أعلق بإيجاز بصفتي الوطنية.

سيدلي ممثل بلجيكا الدائم بعد قليل ببيان بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، وهو بيان تؤيده أيرلندا تماما. ووفد بلدي ينتهز فرصة هذا الاجتماع، الذي ربما يكون آخر اجتماع لمجلس الأمن بشأن هذا البند قبل انتخابات عموم كوسوفو يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ليشكر السيد هيكروب على عمله الممتاز بصفته ممثلا خاصا وليثني عليه وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو في الإعداد للانتخابات وفي تنفيذ جوانب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأخرى.

إن مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر بعد هذه الجلسة يؤكد الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لجهودهم في هذا السبيل. وكما قلنا مرارا من قبل فإن كل الطوائف في كوسوفو يجب أن تعمل تجاه إقامة مجتمع متعدد الأعراق على أساس احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان. ونحن نؤيد مناداة وفود كثيرة أخرى هذا اليوم لصرب كوسوفو للاشتراك الكامل في عملية الانتخابات حتى يكفل تمثيلهم بالكامل بدورهم في مستقبل كوسوفو. ونحن أيضا نحث

السلطات في بلغراد على أن تشجع صرب كوسوفو على التصويت في الانتخابات المقبلة وعلى إعادة تأكيد طابع كوسوفو المتعدد الأعراق، عن طريق المشاركة في كل جوانب حياتها. ونحن إذ نفعل ذلك إنما نؤكد أن الإطار الدستوري للحكم الذاتي الانتقالي وثيقة مؤقتة ولا تمس بأي حال بمستقبل وضع كوسوفو.

كذلك يوضح مشروع البيان الرئاسي بجلاء أن المجتمع الدولي لن يقر أي شكل من أشكال التطرف. وبالإضافة إلى جهود البعثة وقوة كوسوفو يجب على أحزاب كوسوفو وقادتها المدنيين أن يفعلوا كل ما في وسعهم للتشجيع على إيجاد مناخ إيجابي لمشاركة الصرب في الانتخابات وفي الحياة اليومية في كوسوفو قبل الانتخابات وبعدها.

ونحن نرحب بتكثيف العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة وبلغراد، ونشجع على استمرار التعاون الذي يشمل عودة اللاجئين والمشردين داخليا. كما نشجع على إحراز المزيد من التقدم بالنسبة للمفقودين والسجناء السياسيين. ونعرب في هذا الصدد عن امتناننا للسيد هيكروب إن استطاع توضيح الموقف بالنسبة لبقية المحتجزين السياسيين في صربيا.

وأستأنف الآن مهامي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا.

السيد شاهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أراكم، سيدي، على رأس مناقشات مجلس الأمن، وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمهامكم الأساسية.

وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الذي درسناه بغاية الاهتمام. كما أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكروب على بيانه وتقييمه للحالة الراهنة في كوسوفو وميتوهيا.

وقد أتيحت لأعضاء مجلس الأمن في الآونة الأخيرة فرصة الاستماع إلى تفصيل الموقف اليوغوسلافي من الحالة في كوسوفو وميتوهيا، من السيد نيبويسا كوفتين نائب رئيس وزراء صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو. ولذا سأتقيد بإبداء مجرد تعليقات قليلة على بعض من أهم القضايا الموضوعية، ومن بينها وفي مقدمتها بطبيعة الحال قضية الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

فقد اكتملت مرحلة هامة سابقة للانتخابات - وهي تسجيل الناخبين - بما نعتقد أنها طريقة مرضية. ولما كنا نعتبر من الأمور الحيوية أن تنجح بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا في تنفيذ ولايتها، وفق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) فقد قدمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أكبر إسهام في عملية التسجيل. وبدا ذلك بما يكفي من الوضوح في الاستجابة الممتازة من صرب كوسوفو لنداء التسجيل، ولا سيما بعد أن طالبهم به أعلى ممثل لصربيا ويوغوسلافيا. وبناء على المعلومات المتاحة فإن نحو ٠٠٠ ١٧٠ من الصرب ومن غير الألبان استجابوا للنداء - وهو رقم يفوق بكثير الرقم الذي كثيرا ما يذكر خطأ على أنه يمثل عدد الصرب والأقليات الأخرى الذين يعيشون في الإقليم.

غير أن أكبر التحديات - وهو الانتخابات ذاتها - لا يزال ماثلا. وقد ذكر الأمين العام أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ترى أن الخطوة التالية - وهي مشاركة صرب كوسوفو والأقليات الأخرى بها - هي الحاسمة بالنسبة لمشروعية الانتخابات ولهدف البعثة المتمثل في إقامة حكم ذاتي شامل مؤقت، ونحن نوافق على هذا الرأي تماما.

وفي الشهور الأخيرة منذ جدولة الانتخابات كررت حكومتي التأكيد على ضرورة تحسين الحالة الأمنية وحرية التنقل وظروف عودة المشردين داخليا، كي يتمكن الناخبون من الصرب وغير الألبان من المشاركة وإصباغ الشرعية على الانتخابات. وللأسف فالحالة بالنسبة لهذه القضايا الثلاث وبالنسبة للمشاكل الأخرى كمصير المفقودين، لا تزال بالغة الخطورة.

وأود أن أشير مرة أخرى في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام وأن أشدد على بعض من تعليقاته. فالأمين العام يذكر أنه في الفترة المقدم عنها التقرير زاد عدد الهجمات ببواعث عرقية على الأقليات في كوسوفو، وأنها شملت وفيات وإهانات وتحرشات واعتداءات ونهب وقتل، والعدد المذهل منها اشتمل على استعمال أسلحة. أما القول بأن من المحتم على كل الطوائف أن تشترك في الانتخابات إذا أريد أن تكون لها كلمة في تسيير الأمور اليومية فهذا، ببساطة لا يكفي. ولا بد من إيجاد الظروف الملائمة لتمكين الجميع من الدعاية والذهاب إلى مراكز الاقتراع دون خشية لما قد يحدث لهم. وفضلا عن هذا فإنني أعيد إلى الأذهان أن ٨٠ صربيا فقط من بين ٢٥٠ ٠٠٠ صربي مشردين وغير ألباني منفي، هم الذين تمكنوا من العودة إلى كوسوفو وميتوهيا خلال العامين الماضيين.

وأود استرعاء اهتمام المجلس إلى التقييم الوارد في الفقرة ٦١ من التقرير (S/2001/926) وهو "إذا كانت الأغلبية مسؤولة بالنسبة لطوائف الأقليات، فإن هذه الطوائف منوطة بالتزام حاسم يتمثل في المشاركة في تلك العملية الانتخابية".

ونحن نتفهم أن الأغلبية في الديمقراطيات، حتى الطامحة منها، مسؤولية أولية عن كفالة حقوق الأقليات. والذين كانوا في الحكم في بلدي كانوا إلى وقت قريب – وبالفعل إلى عام واحد من اليوم – يهملون هذا المفهوم إهمالا تاما وأصبحت عواقب هذا الإهمال واضحة اليوم للغاية، وهي خطيرة جدا. ونحن نرى في هذا السياق أن مطالبة قادة الألبان بالإسهام الكامل في كفالة الأمن وحرية التنقل وحق طوائف الأقليات في العودة تشكل خطوة أساسية نحو أهدافنا المشتركة. ثم إننا نرى ضرورة توجيه رسالة واضحة بأن الانتخابات المقبلة ينبغي ألا تعطل بأي حال البت في الوضع النهائي لكوسوفو وميتوهيا.

وكثيرا ما طلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تشجع الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا على المشاركة في الانتخابات. وللأسف فيوغوسلافيا، لأسباب ذكرتها، ليست مستعدة إلى الآن لاتخاذ قرار نهائي بأن تشجع أو لا تشجع صرب كوسوفو على المشاركة في الانتخابات. وإذا كانت ثمة رغبة حقيقية في دعم مشاركة الصرب فإننا نرى أنه لا بد من إيجاد ظروف أفضل قبل أن نفعل ذلك بمسؤولية.

غير أن الرسالة المنبثقة عن جلسة مجلس الأمن اليوم بالغة الأهمية والإيجابية وتوفر لنا أساسا لدعوة الصرب في الأيام والأسابيع المقبلة إلى المشاركة في الانتخابات. ولذا أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن.

وبشيء أكثر من التفاؤل، أشدد على التحسن المطرد في العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمجتمع الدولي وخاصة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في سبيل العمل من أجل الهدف المشترك المتمثل في الاستقرار التدريجي في الحالة في كوسوفو وميتوهيا ثم إننا أبرمنا مؤخرا اتفاقا مع الأمم المتحدة بشأن حالة مكتب اتصال الأمم المتحدة في بلغراد، وتتوقع حكومتي السير سريعا إلى تأسيس التعاون مع البعثة بإبرام اتفاق بشأن وضع مكتب البعثة في بلغراد، واتفاق بشأن الحالة الشاملة للبعثة. ونسعى

أيضا إلى تكثيف التعاون مع الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا بالنسبة لطائفة من القضايا الملموسة، بما فيها تنفيذ لائحة البعثة الخاصة بمنع الإرهاب وما يتصل به من جرائم، المؤرخة في حزيران/يونيه الماضي، وكذلك بالنسبة لمشاكل ذات صلة ومنها مشاكل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأشخاص وتدفق الأسلحة غير المشروع.

واسمحوا لي أخيرا أن أؤكد مجددا التزام يوغوسلافيا الكامل بالتنفيذ المستمر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، واستعدادنا لبذل مزيد من الجهد في هذا الاتجاه. ونحن راغبون وقادرون على الإسهام الكامل في تحسين الحالة وتيسير إجراء انتخابات سليمة في الشهر المقبل. غير أن المسؤولية الكبرى في هذا الصدد تقع على عاتق البعثة، فهي المسؤولة، على حد الملاحظات المتكررة من الممثل الخاص، عن إدارة كوسوفو وميتوهيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة، تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، وبلدان رابطة التجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تضم صوتها إلى هذا البيان.

وأود، فوق كل شيء، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر يشتد فيه العمل وتكثر التحديات التي نعلم أنكم قادرون على التصدي لها جميعا. وأود كذلك أن أشكر السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، على كل إحاطاته الإعلامية الشاملة والمنتظمة. ونود أيضا أن نهنئه على مقدار الأعمال التي يضطلع بها مع رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونود أن نؤكد لهم دعمنا في مهامهم المقبلة.

إن الاتحاد الأوروبي سيواصل مساعدة البعثة في جهودها الرامية إلى إقامة مؤسسات مؤقتة للحكومة الذاتية تتحلى بالديمقراطية وتعدد الأعراق والفعالية بحيث تتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحكم السديد. وينطبق نفس الشيء على كل ما يتعلق بتنفيذ القانون والنظام من خلال تدعيم قوة الشرطة وإقامة نظام قضائي موضوعي وفعال. وأخيرا، سيدعم جهود البعثة في إرساء أسس التنمية الاقتصادية المستدامة في إطار اقتصاد السوق.

ومن هذه الأهداف الهامة تسترعي اهتمامنا بوضوح التطورات التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات المقرر أن تجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتسجيل عدد كبير من الناخبين الصربيين في كوسوفو طيلة الأسابيع القليلة الماضية. وأود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي نعلقها على المشاركة الضخمة في الاقتراع من جانب جميع الطوائف في كوسوفو بحيث نكفل أنها ستمثل تمثيلا مناسبا في المؤسسات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا، كما أشار إلى ذلك متكلمون سابقون. ونرحب كذلك بتصديق ''عودة'' ائتلاف الأحزاب السياسية الصربية من أجل الانتخابات القادمة. والدور الإيجابي الذي اضطلعت به بلغراد في تسجيل المنتخبين والأحزاب السياسية يجب الآن أن يتبعه نداء واضح إلى الطائفة الصربية في كوسوفو بأن تشترك في الانتخابات. وهذا أمر غاية في الأهمية.

وأخيرا، فالانتباه الدائم لجميع الأحزاب وتعاونها المستمر ما زالا ضروريين لحسم قضايا الأمن والمفقودين وعودة المشردين. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، فقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال، رغم المشاكل التي لا تزال باقية. ولا يزال التعاون الوثيق بين بلغراد والبعثة وقوة كوسوفو من الأمور الجوهرية في هذا الصدد.

ولا تزال الحالة في متروفيتشا تتسم ببالغ الحساسية. ونشجع القادة السياسيين الألبان على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لبناء الثقة بغية السماح بعودة الطوائف غير الألبانية إلى متروفيتشا. وسنشجع بالمثل القادة السياسيين الصربيين على اتخاذ خطوات مماثلة لبناء الثقة بغية تمكين الأسر الألبانية من الحياة والعمل في سلام في شمال متروفيتشا وشمال كوسوفو. وبوجه عام، وتحاشيا لأي سوء فهم جديد، يوصي الاتحاد الأوروبي أن تقترن القرارات الهامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على سكان متروفيتشا وشمال كوسوفو بحملة إعلامية مكثفة.

ونرجو أن تستمر جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من جانبها في اتخاذ خطوات حاسمة تجاه المصالحة الوطنية بين جميع طوائفها. وقد ضم مجلس الأمن صوته، بقراره ١٣٧١ (٢٠٠١)، إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بغية دعم تطبيق الاتفاق الإطاري. وفي هذا الصدد يؤيد المجلس بنشاط إنشاء وجود أمني متعدد الجنسيات. ويشجع الاتحاد الأوروبي البرلمان وجميع القوى الديمقراطية لدى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على مواصلة الالتزام بالأعمال التشريعية الإضافية الضرورية لتنفيذ الاتفاق الإطاري. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن التنفيذ الكامل والنزيه للاتفاق الإطاري من جميع الأطراف المعنية هو الضمان الوحيد للعودة إلى السلام وللمصالحة الوطنية وللتقارب مع الاتحاد الأوروبي.

وعما قريب سيحل الموعد النهائي، وهو ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه الانتخابات، والمؤسسات الديمقراطية التي تنبع منها، ستقدم دفعة لإحراز التقدم في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وحتى إذا كان انتباهنا موجها بصفة عامة إلى هذا الحدث طيلة الأسابيع القليلة الماضية، فليست مع ذلك إلا مرحلة واحدة في عملية ستتطلب من المجتمع الدولي انتباها أكثر. وسيكون التآزر والتعاون والشراكة شعارنا، أكثر من أي وقت مضى، في مساعينا في المستقبل. ويضع المجتمع الأوروبي هذا الشعار في صدر أولوياته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على الأسلوب المهني الذي تقودون به أعمال مجلس الأمن. إننا نقدر التعاون الوثيق والإسهامات التي تقدمها، ووفدكم، إلى جميع وفود الأمم المتحدة. وأود، فضلا عن ذلك، أن أثني على سلفكم، السفير ليفيت، ممثل فرنسا الدائم، لأدائه الممتاز في الشهر الماضي، وبخاصة للاتخاذ العاجل للقرارين الهامين، ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعنيين بمسألة الإرهاب الدولي.

ويود وفد ألبانيا أن يعرب عن امتنانه لمشاركة السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، في مناقشة اليوم. وبهذه المناسبة، نود أن نشكره على الأعمال الممتازة التي اضطلع بها في سبيل تطبيق وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبناء مؤسسات ديمقراطية في كوسوفو.

ومع كل المشاكل الموجودة في الميدان، فإن المنجزات التي تحققت في كوسوفو حتى الآن تعبر بوضوح عن الأعمال

التي تستحق الثناء والتي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ونعتقد أن الانتخابات العامة ستصور مرة أخرى النتائج التي جرى التوصل إليها حتى الآن وتبين الأعمال العظيمة والبعيدة النظر التي يضطلع بها مجلس الأمن كذلك، الذي لم يدر الأزمة في كوسوفو ويعالجها فحسب، بل مكنّ كذلك من تهيئة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في بيئة تتنكر فيها الكراهية والحرب في شكل أشباح تقتفي أثر الأحياء.

وستؤدي الانتخابات العامة في كوسوفو في نهاية المطاف إلى إقامة سلطات شرعية في كوسوفو تتاح لها الفرصة لتقديم إرادة الشعب الحرة والإعراب عنها ولحماية المبادئ الديمقراطية لمجتمع متعدد الأعراق وحقوق الأقليات وغيرها. ولهذا، تتطلب هذه الانتخابات الاشتراك الكامل لشعب كوسوفو بأكمله، من ألبان وصرب وغيرهم، بغية بناء مستقبله. وستكون هذه العملية أول مرحلة من المراحل اللازمة لإزالة الشك والخوف في نهاية المطاف، من أجل مستقبل مجتمع كوسوفو ومن أجل تهيئة بيئة يسودها السلام والأمن.

ومن دواعي الأسف أن عملية البناء الهائلة في كوسوفو التي اقترحها مجلس الأمن وتقوم بها حاليا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لم تفهم فهما جيدا وجرى الحكم عليها على أساس مصالح ضئيلة وضيقة النطاق وضعتها في دائرة الشك أهواء الجانبين؛ لدرجة أن بعض القادة أصبح على استعداد للتضحية بهذه العملية تحقيقا لاهتماماتهم بالسلطة والنعرة الوطنية القديمة.

ونحن نفهم المهمة الشاقة التي يقوم بها السيد هيكروب وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتحقيق أهدافهم وتقديم التنازلات اللازمة في بيئة لم يظهر فيها أحد الجانبين حتى الآن بأنه قادر على إيلاء الاحترام الكامل لمجتمع متعدد الأعراق وتنفيذ جميع التزاماته المستنبطة من ذلك الاحترام، في حين لا يرغب الطرف الآخر في مواجهة الحقيقة التي تفيد بأن الصرب يمثلون نسبة ٥ في المائة فقط من كل سكان كوسوفو ولذلك فإنهم يمثلون أقلية ما زالت تعتبر كوسوفو قريتها القديمة، مثل بائنة اقطاعية، الرغبة في الحصول على أرض وإقليم تقرر مستقبل شعب ومجتمع.

وكما نفهم الحالة في كوسوفو، فقد حارب ألبان كوسوفو ضد الإبادة الجماعية والقمع وتمثلت أمانيهم في الانضمام إلى الحضارة الغربية. ولم يكن ألبان كوسوفو بحاجة في الماضي، كما أنهم لا يحتاجون الآن، إلى مساعدة من الإرهاب أو اكتساب الاعتراف بهذه الحقوق الشرعية التي يدعمها المجتمع الدولي ويؤيدها مجلس الأمن بقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويمكننا القول بأن شعب كوسوفو كان، منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، من أوائل الذين انضموا إلى المجتمع الدولي في الكفاح - بدون أي تنازلات- ضد الإرهاب الدولي، في حين ما زال قادة آخرون في منطقة البلقان، ينعتونهم بالإرهابيين وينشرون فكرة الإرهاب في كوسوفو، متمسكين بالولاء لخططهم الوطنية وكل الأفكار عن مستقبل منطقة البلقان، بل إنهم يتجرأون وينتقدون الحكومة السابقة في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لتدخلهم الإنساني في منطقة البلقان.

وفي الختام، أعرب عن تأييد الحكومة الألبانية تأييدا تاما للعمل الذي يقوم به السيد هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتعتقد ألبانيا بأن نجاح الانتخابات العامة في كوسوفو المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ يمثل عملية هامة وينبغي أن يؤيدها المجتمع الدولي قاطبة. وستقدم

الحكومة الألبانية، كما تفعل دائما، مساهمتها لإنجاح تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ وإلى الوفد الأيرلندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد هيكروب ليرد على التعليقات وأسئلة المتكلمين السابقين.

السيد هيكروب (تكلم بالانكليزية): أولا، وقبل كل شيء، أعرب عن الشكر للدعم الذي يقدمه أعضاء مجلس الأمن للبعثة. وسأحمل يقينا لأعضاء البعثة رجالا ونساء العاملين هناك - الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي المجلس بشأن ما يقومون به من أعمال.

لقد وردت بعض الجوانب في هذا الجزء من المداخلات تتسم بأهمية كبيرة ويتعين الرد عليها. ويتعلق ذلك بخاصة بالأمن والعنف في كوسوفو وقد ورد ذكرهما مرارا وتكرارا في المداخلات.

وأود أن أقدم المزيد من الشروح للتطورات التي حدثت في السنة الماضية.

الجريمة بصورة عامة موجودة بمستويات عالية في كوسوفو. وهي مستويات عالية بالمقارنة مع بقية المنطقة، ولكنها ليست عالية إلى حد كبير بالمقارنة مع بقية المنطقة. لقد حدث تطور أدى إلى انخفاض العنف؛ لا سيما العنف العرقي، الذي انخفض بنسبة ٤٠ في المائة. وهكذا فإن الجرائم الأكثر خطورة آخذة في الانخفاض، بالرغم من أن مستوى الجريمة مرتفع جدا بصورة عامة. ولا يعني ذلك أننا وصلنا إلى مستوى جيد في نظرنا. وما زال العنف العرقي مرتفعا جدا. وهو استثناء في المنطقة، من حيث أن العنف العرقي بصورة عامة ليس مرتفعا. ولذلك ينبغي أن نواصل بذل جهودنا. ولكن وبالرغم من أن لدينا ٥٠ ٠٠٠ من الجنود التابعين لقوة كوسوفو، و ٨ ٠٠٠ من ضباط جهاز شرطة كوسوفو، التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلا أن هذه الأعداد ليست كافية لوقف العنف. وبطبيعة الحال، وكلما تمكنا من تحسين قدراتنا سنقوم بعمل أفضل، ولا سيما فيما يتصل بإنشاء الركن الأول للعدالة وركن الشرطة، وستكون الموارد الإضافية مفيدة في تحقيق نتائج أفضل.

ولكنها عملية تشمل أيضا الأشخاص. وحينما يقال إن الصرب يواجهون تهديدات فهذا قول صحيح. يتعين عليهم أن يعيشوا تحت الحماية ويتعين حمايتهم. وبطبيعة الحال، بوسع المرء، كشخص، أن يخاطر بصفته صربيا وأن يسير في شوارع بريستينا، ولكنها مخاطرة. وهي مخاطرة أصغر للمرأة منها للرجل، ولكن الخطر موجود. وعلى أية حال، هناك خطر الإشارة إلى إمرء بأنه ينتمي إلى أقلية صغيرة. حسبما يعرف المجلس، وعندما يعرف الناس بعضهم بعضا، ولذلك يشير الناس إلى أحد صرب الكوسوفو. والشيء الذي ما زلنا نفتقد إليه إلى حد ما هو وجود بعض الألبان في ذلك الوضع ليسألوا ''ثم ماذا؟''. ولكن ذلك بدأ يحدث أيضا، وثمة تغيير في عقلية الناس وهذا تماما ما تنطوي عليه هذه العملية كلها. وهناك أُناس طيبون كثيرون في كوسوفو، من الصرب والألبان، على حد سواء، اعتادوا على العمل معا والعيش معا ويعرفون بعضهم بعضا وهم أصدقاء، وأخذوا يظهرون على الساحة بصورة تدريجية. نحن نريد عودة أولئك الأشخاص، وينبغي أن يكونوا قادرين على وضع الخطة، وليس الأشخاص الذي ارتكبوا أعمالا عدوانية في الماضي. والوضع آخذ في التغيير، إلا أن الأمر يحتاج إلى الوقت والصبر. ويتعين علينا أن نواصل هذا الجهد كما يتعين علينا أن نبذل هذا الجهد بصورة مستدامة.

وأعرب عن الشكر للملاحظات الطيبة بشأن تعزيز قدراتنا في إنفاذ القانون. وأعرب عن الشكر بخاصة للدول

الأعضاء لتوفير القدرات لنا، لا سيما في مجال الجريمة المنظمة. لقد حاولنا سن تشريعات كثيرة في نصف السنة الماضية ونضيف إمكانات تشريعية أو قضائية من أجل التصدي للجريمة المنظمة والإرهاب، وتهريب الأسلحة والاتجار بالنساء وما إلى ذلك. ولكن سن التشريعات على النحو الصحيح يمثل نصف الجهد فقط. والنصف الآخر هو الحصول على القدرات. هنا يعتبر إنشاء مكتب للجريمة المنظمة مسألة ضرورية. لأنه سيوفر لنا إمكانية تحويل المعلومات الاستخبارية إلى دليل. ويتعين على الأعضاء أن يدركوا أن التسرب داخل هذه المنظمات يستغرق بعض الوقت، وكذلك متابعتها ومعرفة أنماط عملها قبل أن نحقق نتائج. ولكن حقيقة أننا نقوم حاليا ببناء القدرات تبشر بالخير في المستقبل. وإذا لم نقم بذلك في الوقت الحاضر، فلن نتمكن من التصدي للجريمة المنظمة في المستقبل.

وطرحت أيضا بعض التعليقات، لا سيما التعليقات التي طرحها سفير يوغوسلافيا، بشأن حالة الأمن. واتفق تماما مع ما قيل عن إن حالة الأمن وحرية انتقال صرب الكوسوفو وبعض أعضاء الأقليات الأخرى ليست جيدة بما فيه الكفاية، وهدفنا الكامل هو في الحقيقة تغيير ذلك عن طريق السبل المتاحة لنا. ولكن هذا لن يحول دون مشاركتهم بسلام في الانتخابات، لأننا سوف ننظم الانتخابات بطريقة تمكن صرب الكوسوفو في مجتمعاتنا الذين قد يشعرون بالتهديد من التوجه إلى أماكن الاقتراع للإدلاء بأصواتهم دون خوف؛ وسوف نقوم ببساطة بتنظيم الانتخابات بحيث يصبح بإمكانهم أن يدلوا بأصواتهم في الجيوب التي يعيشون ويعملون فيها.

وهكذا وبهذه الطريقة لا يوجد تهديد للأمن فيما يتصل بالمشاركة في الانتخابات. ومن المهم جدا أن نؤكد على ذلك. وسيكون هناك - وربما نشاهد الآن بالفعل أولى العلامات - في سياق حملة الانتخابات، وربما في غضون وقت قصير بعدها، بزيادة في العنف السياسي، ولكن ذلك لن يكون فحسب فيما بين الأعراق. ذلك سيكون يقينا أيضا عنفا فيما بين الألبان ويرتبط بعملية الانتخابات. وبالرغم من ذلك، سنبذل قصارى جهدنا لتجنب ذلك. لقد خصصنا موارد كثيرة سعيا منا إلى جعل الحملة الانتخابية التي يقوم بها السياسيون الصرب من صربيا، والسياسيون الصرب الكوسوفو والسياسيون الألبان آمنة قدر المستطاع خلال هذه الحملة الانتخابية. ولقد كرسنا أنفسنا للقيام بذلك، وينبغي أن نكون قادرين على توفير الأمن الضروري والتعاون مع قوات كوسوفو.

طرحت السفيرة دورانت سؤالا عن تدفق الأسلحة إلى كوسوفو. لقد فعلنا الكثير للتصدي لهذا الأمر. فأصدرنا القانون المتعلق بالحيازة غير القانونية للأسلحة. وفعلت كل من القوة وشركة البعثة، أي دائرة شرطة كوسوفو، الكثير لمعالجة ذلك. ويتعين علي أن أقول إن هذا مجال كما تعرفون ينجح فيه التعاون بين الأعراق المتعددة نجاحا كبيرا. وقد اكتشفنا منذ فترة قصيرة مخبأ كبيرا للأسلحة في منطقة بيك، وذلك على شاحنة قادمة إلى كوسوفو. ولا أعتقد أنها كانت تقصد البقاء فيها؛ بل كانت تعبرها وأغلب الظن أنها كانت ستمضي في سبيلها وأن الأمر كان ينتهي بهذه الأسلحة في مقدونيا. ولكن هذه الشاحنة أتت من البوسنة عن طريق الجبل الأسود. ولحسن الحظ أن الشرطة في البوسنة تمكنت من وضع يدها على المسؤولين عن ذلك. وطبعا كانت هذه الأسلحة تأتي من مناطق عديدة داخل المنطقة وخارجها. وليست هذه إذن ظاهرة خاصة بكوسوفو. ومن الواضح للغاية أن كوسوفو لم تكن في هذه الحالة سوى منطقة عبور لهذه الأسلحة.

غير أن هذا يبين أهمية التكاتف في محاولة للتصدي لمسألة الاتجار بالأسلحة والنساء، وللجريمة المنظمة بشكل عام بطبيعة الحال. لذا أود التشديد على أننا ملتزمون بهذه

المهمة؛ وسنواصل بذل جهودنا إزاءها. ذلك أن محاولة وقف هذه الأمور يشكل إحدى أولوياتنا.

أما عن العائدين، فلدي ملاحظة واحدة فقط. لقد أشير إلى أننا لم نشهد سوى عودة ٨٠ شخصا خلال عامين. ولكن ينبغي أن يكون واضحا أن هذا أول الغيث، وذلك هو الأمر المهم. وقد تباحثت مع زعماء ألبان كوسوفو وأيدوا مبدأ العودة. واتخذ المجلس الإداري المؤقت قرارا بإصدار إعلان بشأن مبدأ العودة، وها نحن نرى الآن أول العائدين.

وتتسم هذه العملية بالدقة. ومن الأهمية بمكان ألا نتلقى ردود فعل سلبية من السكان الألبان في كوسوفو، ولذا نحاول أن نتوخى الحرص في معالجتها، لعلمنا أنه في حالة فشل أولى حالات العودة سيصعب كثيرا الاضطلاع بهذه العمليات على نطاق أوسع. وقد سارت الأمور على ما يرام حتى الآن، وأقدر للجميع تفهمهم لحساسية الموضوع. غير أن علينا من جهة أخرى ألا نشك في التزام البعثة بمواصلة حالات الإعادة وتوسيع نطاقها. وسنكون بالتأكيد على استعداد لعرض خططنا ونحن نقترب من الموسم الثاني لعودة العائدين.

وأود أن أشكر أوكرانيا على ملاحظاتها بشأن توفير التدريب الخاص بحالات الطوارئ المدنية لدائرة شرطة كوسوفو. فتطوير تلك القدرة عملية من الأهمية بمكان.

كما أود أن أذكر أن أوكرانيا استخدمت على ما أظن استعارة نرويجية، مؤداها أن على البحارة أن يعرفوا أين الميناء. واتفق تماما على ذلك. بيد أنه لا بد لي من الإشارة إلى أنني عندما قبلت أن أكون ممثلا خاصا للأمين العام في هذه البعثة كان علي أن أدرك لدى قراءتي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أن الحال لم يكن كذلك. وللقرار بالطبع هدف يرمي إليه، ولكنه لا يعطي إجابة على السؤال المتعلق بما ستكون عليه التسوية النهائية. فما يجعل البعثة شيقة ومثيرة للهمم هو أن نتحرك صوب الميناء دون أن نعرف بالضبط أين سنرسو، بل تواصل الاقتراب من الخط الساحلي. وأظن أن هذا يمثل تماما ما ينطوي عليه الحكم الذاتي المؤقت.

وأخيرا أود أن أشدد على أن الحكم الذاتي المؤقت، كما قال سفير يوغوسلافيا بوضوح، لا ينبغي أن يمس الوضع النهائي. فمن الواضح تماما من كيفية رسمنا لسلطات الحكم الذاتي المؤقت، أن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي أو السيادة لا تشكل جزءا من ولايته. فهذه سلطة ستحدد فيما بعد عندما نتناول التسوية السياسية النهائية. وأود أن أشدد على تلك النقطة حتى لا يوجد مجال للشك إزاء موقفنا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هيكروب على هذه الإيضاحات الإضافية القيمة التي زودنا بها، وعلى حضوره بيننا اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.